

Distr.: General
2 April 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البندان ١٣٧ و ١٤٤ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

هذا التقرير، الذي يقدم وفقاً للبند ٧-٤ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8)، هو التقرير الثالث عشر في سلسلة الدراسات المقدمة إلى الجمعية العامة من خلال لجنة البرنامج والتنسيق. وقد أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، باستخدام أساليب تقييم نوعية وكمية وتغطية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، تقييماً لقدرات الأمانة العامة على التقييم وجودتها وفائدتها، وحدد النتائج الرئيسية التي تتضمنها تقارير التقييم. وهذه الدراسة التي تجرى كل سنتين تعرض أيضاً خطة عمل المكتب في مجال التقييم للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وتصف متابعته للتوصيات التي سبق أن قدمتها لجنة البرنامج والتقييم والتي ترمي إلى تحسين جودة التقييمات التي تجريها الأمانة العامة.

* A/68/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

130513 130513 13-27720 (A)



وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم خلال فترة السنتين السابقة، من قبيل إدماج المنظورات الجنسانية بشكل أكبر في عملية التقييم، فإن قدرات الأمانة العامة على التقييم لا تزال في مجملها متفاوتة وغير كافية. فموارد التقييم لا تزال غير كافية، وثمة افتقار إلى الإطار التنظيمي وثقافة التقييم والالتزام التي تشكل عناصر ضرورية لتعزيز إنشاء وظيفة تقييم شاملة وتيسيرها. مما يتيح توفير معلومات استراتيجية بالغة الأهمية وحسنة التوقيت لاتخاذ القرارات، وبما يعزز المساءلة والتعلم. فالعمليات الهامة المتعلقة بتخطيط التقييم وإجرائه ومتابعته لا تُنفذ بشكل منهجي، ولا توجد دائماً سياسات مطبقة في مجال التقييم، كما أن كفاءات الموظفين المكلفين بإجراء التقييمات متفاوتة. وعلاوة على ذلك، أبلغ بعض المنسقين عن الافتقار إلى الدعم والمساندة الإداريين في مجال التقييم وهما عنصران ضروريان لبناء ثقافة تقييم قوية. وقد ساهمت هذه العوامل في الحد من فائدة التقييم، حيث تسببت الثغرات الكبيرة التي تعترى تغطية التقييم في افتقار أجزاء كبيرة من المنظمة إلى أدلة تقييمية لأدائها تترشد بها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

ومنذ فترة السنتين السابقة، طرأ تحسن طفيف على جودة تقارير التقييم، إذ حصلت نسبة ٤٩ في المائة من مجمل التقارير التي شملها الاستعراض على تقييم ممتاز أو حسن من حيث نوعيتها عموماً. وعلى الصعيد التنفيذي، ثمة حاجة إلى دعم قدرات التقييم الذاتي دعماً أكبر يكون في شكل تدريب وتبادل للدروس المستفادة وتقديم التوجيه التقني.

وشددت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢٢٦، على أهمية وجود وظائف تقييم مستقلة ذات مصداقية وحدوى تتاح لها الموارد الكافية وعلى أهمية الترويج لثقافة قوامها التقييم تكفل الاستفادة على نحو فعال من نتائج التقييمات وما ينبثق عنها من توصيات في وضع السياسات وتحسين سير عمل مؤسسات الأمم المتحدة. ولم تتحقق هذه الغاية الطموحة بعد في الأمانة العامة، حيث لم يصبح التقييم حتى الآن وظيفة قوية بالكامل تشكل جزءاً لا يتجزأ من طريقة عمل المنظمة. ولتحقيق تلك الغاية، لا بد من سد الثغرات الهامة المحددة أعلاه.

المحتويات

الصفحة

٤	أولاً - مقدمة
٥	ثانياً - المنهجية
٧	ثالثاً - نتائج الدراسة
٧	ألف - لا تزال قدرات التقييم في الأمانة العامة متفاوتة وغير كافية
١٦	باء - لا تزال إنتاجية التقييم ونوعيته عموماً في الأمانة العامة ثابتين، ولا يزال هناك مجال كبير للتحسين من أجل تعزيز جودة التقييمات التي تجرى
٢٠	جيم - لم يحقق التقييم بعد كامل الإمكانيات الكامنة فيه فيما يتعلق بالجدوى
٢٤	دال - التقييمات التي أجريت خلال فترة السنتين السابقة حددت عدداً من المسائل في المجالات الاستراتيجية الثمانية ذات الأولوية للمنظمة
٢٨	رابعاً - خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال التقييم
٣١	خامساً - متابعة الإجراءات التي أوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق
٣٣	سادساً - الاستنتاجات
المرفقات		
٣٥	الأول - قائمة الإدارات والمكاتب المدرجة في الدراسة التي تجرى كل سنتين
٣٧	الثاني - منهجية استعراض تقارير التقييم
٣٩	الثالث - التعليقات الواردة من هيئات الأمانة العامة بشأن مشروع التقرير

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو التقرير الثالث عشر في سلسلة الدراسات التي تُقدم إلى الجمعية العامة كل سنتين منذ عام ١٩٨٨ من خلال لجنة البرنامج والتنسيق، وذلك وفقا للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8)^(١). وقد قامت إدارات الأمانة العامة ومكاتبها باستعراض التقرير وأدرجت تعليقاتها حسب الاقتضاء.

٢ - ويتمثل الغرض من هذه الدراسة التي تجرى كل سنتين في وصف حالة التقييم في الأمانة العامة وتقييمها، وتحديد المسائل الرئيسية الناشئة عن التقييمات التي أجريت في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وهي تركز تحديدا على ما يلي:

- (أ) القدرات الحالية لوظيفة التقييم داخل الأمانة العامة وعلى نطاقها وجودها وفائدتها^(٢)؛
- (ب) النتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير التقييم التي أُجريت خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١^(٣).

٣ - وإضافة إلى ذلك، تعرض الدراسة خطة العمل في مجال التقييم التي وضعها مكتب خدمات الرقابة الداخلية كما تتناول متابعة المكتب للتوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في أعقاب صدور دراسة فترة السنتين السابقة. ويخطط المكتب لتقديم تقرير متابعة يتضمن سجلات تقيس أداء كل برنامج على حدة ويحتوي على مزيد من البيانات المفصلة عن قدرات التقييم والممارسات المتصلة به.

٤ - وشددت لجنة البرنامج والتنسيق، في استنتاجات الدراسة الثانية عشرة من الدراسات التي يجريها المكتب كل فترة سنتين، على أن التقييم هو وظيفة رئيسية من وظائف اعتماد القرارات المتعلقة بالميزانية، فهو لا يساعد فقط على تحسين تصميم البرامج وتنفيذها وصوغ التوجيهات المتعلقة بالسياسات، وإنما يسهم أيضاً في تحقيق الشفافية، وفي فعالية تنفيذ الولايات الحكومية الدولية، وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد. وفي الوقت نفسه، فهو يتيح للدول الأعضاء متابعة نتائج البرامج بطريقة منهجية^(٣).

(١) يستجيب هذا التقرير إلى البند ٧-٤ الذي يطلب تقديم تقرير مختصر يلخص استنتاجات الأمين العام فيما يتعلق بتقديم جميع الدراسات المتعلقة بالتقييم إلى الجمعية العامة في نفس الوقت الذي يقدم فيه نص الخطة المتوسطة الأجل المقترحة (المعروفة الآن باسم "الإطار الاستراتيجي").

(٢) في هذه الدراسة، تشير عبارة "الأمانة العامة" إلى البرامج الثلاثة والثلاثين المنضوية تحت ولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمحددة في المرفق الأول.

(٣) A/66/16، الفقرة ٥٨.

٥ - وفي سياق ذلك الاستنتاج، واستنادا إلى قواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة^(٤) التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ينبغي أن يخدم التقييم في الأمانة العامة غرضين أساسيين، هما: (أ) توفير سبل المساءلة البرنامجية للدول الأعضاء والقيادات العليا والمستفيدين؛ (ب) تحديد فعالية البرامج والدروس المستفادة بهدف تحسين البرامج. وإذا توافرت وظيفة تقييم شاملة وقوية، فإنها تجيب على الأسئلة الهامة التالية: هل نفع الأشياء الصحيحة؟ وهل نفعها بالطريقة الصحيحة؟ وهل نفعها بدرجة تكفي لإحداث فرق؟

٦ - والتقييمات في الأمانة العامة نوعان: (أ) التقييمات المستقلة التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والتي تضطلع فيها بوظيفة التقييم جهات من خارج البرامج الخاضعة للتقييم؛ (ب) التقييم الذاتي الذي تجريه البرامج بنفسها، إما في إطار وحدة تقييم مكرسة أو بطريقة أخرى، حيث تكون وظيفة التقييم من ضمن وظائف البرامج الخاضعة للتقييم. ويجري المكتب أيضا تقييمات مواضيعية شاملة تتناول المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية على نطاق المنظمة. ويكمل هذان النوعان من التقييم أحدهما الآخر وهما ضروريان لكفالة الأخذ بنهج تقييم شامل على نطاق الأمانة العامة.

ثانياً - المنهجية

٧ - أُحرِيت هذه الدراسة باستخدام الأساليب الستة التالية^(٥):

- (أ) تحليل تقارير التقييم التي أُجريت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ تحليلًا كميًا ونوعيًا لتحديد سماتها وجودتها ونتائجها واستنتاجاتها الرئيسية (انظر المرفق الثاني للحصول على معلومات عن كيفية جمع تلك التقارير وانتقائها لتحليلها)؛
- (ب) إجراء استقصاء على شبكة الإنترنت لبرامج الأمانة العامة. وقد أُجري الاستقصاء في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وسُجل نسبة استجابة بلغت ١٠٠ في المائة^(٦)؛

(٤) UNEG/FN/Norms(2005) و UNEG/FN/Standards(2005).

(٥) شملت هذه الدراسة التي تجرى كل فترة سنتين ٣٣ كيانًا. ودخلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة طور التشغيل في عام ٢٠١١ فقط؛ لذا فإن التحليلات المتعلقة بما تعكس الهيكل التنظيمي السابق.

(٦) شمل الاستقصاء ٣٢ كيانًا؛ ولم يشارك فيه مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وسُيشار إليه في هذا التقرير بعبارة "استقصاء جهات التنسيق". ولم يتحقق المكتب بشكل مستقل من صحة جميع المعلومات الواردة في الاستقصاء؛ وفي حالة عدم تحققه من المعلومات، يذكر المكتب أن المعلومات مبلغ عنها ذاتيًا. وتولى تمثيل البرامج الـ ٣٢ التي شملها الاستقصاء ٣٦ جهة تنسيق؛ ولدى إدارة الشؤون الإدارية جهات متعددة معنية

(ج) إجراء مقابلات شخصية أو هاتفية مع جهات التنسيق^(٧)؛

(د) رصد سياسات التقييم^(٨)؛

(هـ) رصد ميزانيات التقييم^(٩)؛

(و) تنظيم حلقات عمل مع جهات التنسيق لمناقشة أسس قياس قدرات التقييم^(١٠).

٨ - ومن القيود التي واجهت هذه الدراسة أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ربما لم يتلق جميع تقارير التقييم التي أُجريت خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، رغم أنه قدم توجيهات إلى جهات التنسيق فيما يتعلق بتقديم تقارير كياناتها. وثمة قيد آخر تمثل في أن عدم أخذ عينات عشوائية من التقارير لتحديد سماتها وجودتها ومحتواها ربما أدى إلى الحد من إمكانية تعميم نتائج الدراسة، بما في ذلك مقارنة البيانات المستقاة على مدى فترات السنتين الثلاث الماضية. وأخيراً، حُددت جودة التقييم أساساً من خلال تقييم تقارير التقييم.

بالتنسيق لم تجب جميعها على الاستقصاء. وأخيراً، لم تكن جميع الردود التي وردت على الاستقصاء كاملة؛ وتستند النسب المئوية المبلغ عنها إلى القاسم المشترك بين عدد الإجابات المقدمة على سؤال محدد.

(٧) أُجريت المقابلات مع جهات تنسيق من ٢٩ كياناً؛ ولم يشارك فيها المكتب، وقد أحابت جهة التنسيق نفسها باسم إدارة عمليات حفظ السلام وباسم إدارة الدعم الميداني. ولم يتمكن المكتب من إجراء مقابلات مع كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

(٨) غطى تقييم سياسات التقييم ١٧ كياناً. ولم تكن بعض الكيانات قد انتهت من وضع سياسات التقييم الخاصة بها بحلول عام ٢٠١٠، وهذه الكيانات هي التالية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة الشؤون الإدارية، وإدارة شؤون الإعلام، والمكتب التنفيذي للأمين العام، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا. ولم يشمل التحليل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، واتبعت السياسة نفسها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية. أما بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فقد استُعرضت سياسات التقييم الخاصة بما كان يعرف سابقاً باسم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

(٩) غطت عملية تقييم ميزانية التقييم ٣٢ كياناً؛ ولم يشمل التحليل ميزانية هيئة الأمم المتحدة للمرأة لأن هذا الكيان دخل طور التشغيل في عام ٢٠١١.

(١٠) غطت حلقات العمل ٢١ كياناً. ولم تشمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولم تحضرها الكيانات التالية: المكتب التنفيذي للأمين العام، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومركز التجارة الدولية، ومكتب شؤون نزع السلاح، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩ - وللتعويض عن هذين القيدتين المحتملين، قورنت جميع التحليلات ببيانات استمدت من مصادر البيانات المحددة في الفقرة ٧ أعلاه لتعزيزًا لنتائج الدراسة.

ثالثاً - نتائج الدراسة

قدرات التقييم الحالية وجودتها وفائدتها

ألف - لا تزال قدرات التقييم في الأمانة العامة متفاوتة وغير كافية

١٠ - ذكرت لجنة البرنامج والتنسيق، في الاستنتاجات التي توصلت إليها بشأن دراسة فترة السنتين السابقة، ما يلي: "تشدد اللجنة على أن الكفاءات المتوازنة بالشكل المناسب، والالتزام القوي من جانب الموظفين على جميع المستويات الإدارية، بما يشمل الدعم المقدم من القيادة العليا، وتوفير ما يكفي من الموارد المالية والموارد من الموظفين، كلُّها عناصر رئيسية ضرورية لكفالة إجراء أنشطة التقييم بالشكل الملائم في الأمانة العامة"^(١١).

١١ - ولتقييم قدرات التقييم الحالية في الأمانة العامة، استعرض المكتب المؤشرات الرئيسية التالية، التي يخضع كل منها للمناقشة أدناه:

- الموارد
- الهيكل
- العمليات
- الثقافة
- الكفاءات.

١٢ - ورغم ما أُحرز من تقدم خلال فترة السنتين السابقة، فإن قدرات التقييم في الأمانة العامة تظل غير كافية في مجملها. ولا تزال موارد التقييم غير كافية، وثمة افتقار إلى الإطار التنظيمي وثقافة التقييم الضروريين لتعزيز إنشاء وظيفة تقييم شاملة وتيسيرها بما يتيح توفير معلومات بالغة الأهمية وحسنة التوقيت للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات ولتعزيز المساءلة والنتائج. لذا، فإن الالتزام الحالي بالتقييم في الأمانة العامة ضعيف؛ ودون التزام من هذا القبيل، لن يتسنى اتخاذ خطوات لتعزيز هذه الوظيفة بحيث تحدث فرقاً في تحقيق نتائج المنظمة.

(١١) A/66/16، الفقرة ٦٤.

الموارد

١٣ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٩/٥٨ إلى الأمين العام أن يكفل أن تكون الموارد محددة تحديدا واضحا في جميع أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة من أجل أداء وظيفتي الرصد والتقييم. ويقدم كل كيان استمارة الميزانية ١٢ التي تبين الموارد اللازمة لإجراء التقييمات الذاتية الإلزامية والتقييمات الداخلية الاستثنائية^(١٢).

١٤ - ولا تزال موارد الرصد والتقييم غير كافية^(١٣). وقد خصصت كيانات الأمانة العامة نسبة ٠,٢٩ في المائة من ميزانيتها الإجمالية لعمليتي الرصد والتقييم^(١٤). وهذه النسبة أقل بـ ٠,٠٧ في المائة عما كانت عليه في فترة السنتين السابقة. وفي حين اقترح ١٧ كيانا من كيانات الأمانة العامة ميزانيات تزيد على مليون دولار للرصد والتقييم، فإن ١٠ كيانات منها فقط (أي الثلث) قد أنفقت أكثر من ١ في المائة من مجموع ميزانيتها البرنامجية على هاتين الوظيفتين^(١٥). وتبلغ الموارد المقررة للتقييم والرصد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مبلغاً قدره ٥٤,٨ مليون دولار أمريكي، مما يمثل ٠,٣٣ في المائة من مجموع الميزانية. ويشكل ذلك زيادة ضئيلة نسبياً قدرها ٠,٠٤ في المائة قياساً إلى الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، غير أنها تبقى أقل من النسبة البالغة ٠,٣٦ في المائة من مجموع الميزانية المبينة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩^(١٦).

١٥ - وكما هو مبين في الشكل ١، عند مقارنة النسبة المئوية للميزانية المخصصة للرصد والتقييم في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ مع الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، يتبين أن ١٠ كيانات حصلت على نسب أقل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١^(١٧). وأنفق ١٤ كيانياً نسبة أقل من

(١٢) فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٠-٢٠١١، لم يرسل كيانات اثنان الاستمارة ١٢ إلى المكتب هما: المكتب التنفيذي للأمين العام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة التي لم تكن قد باشرت عملها بعد في عام ٢٠١٠.

(١٣) في حين لا يوجد مقياس وحيد لحساب الموارد الكافية للرصد والتقييم، فإنها بشكل عام، واستناداً إلى مصادر مختلفة، تتراوح بين ٣ و ٥ في المائة من الميزانية الإجمالية.

(١٤) تتطابق هذه الكيانات مع ما ورد في الأبواب من ٢ إلى ٣٠ و ٣٤ من الميزانية.

(١٥) لم يشمل التحليل ميزانية هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وجرى حساب ميزانية إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام بشكل مشترك.

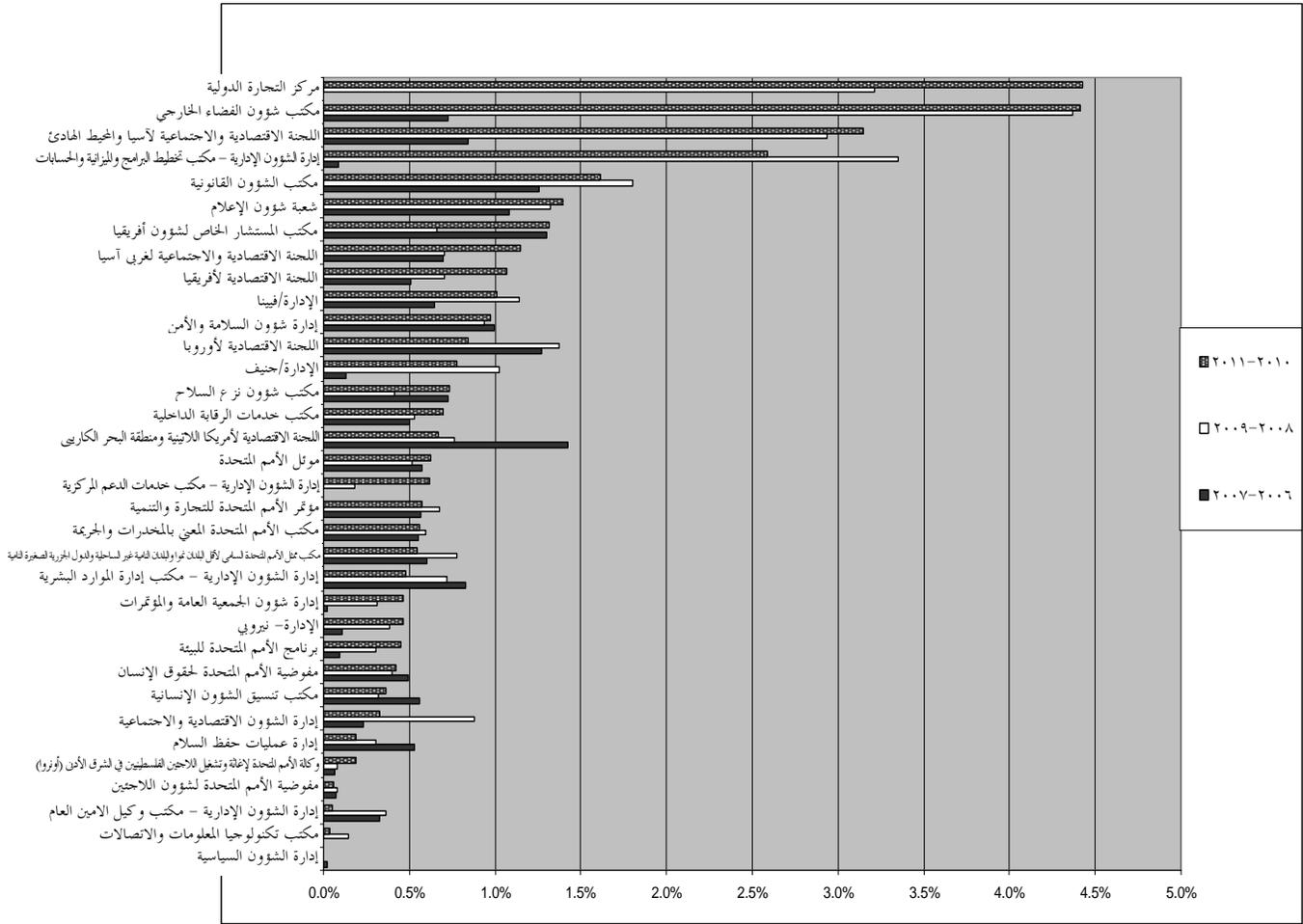
(١٦) استمدت موارد الرصد والتقييم للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ من الوثيقة A/66/6، التي تختلف عن فرادى ملزمات الميزانية الواردة في الوثيقة A/64/6، وهي المصدر المستخدم في التحليلات المتبقية.

(١٧) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الشؤون السياسية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب إدارة الموارد البشرية، ومكتب وكيل الأمين العام، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ميزانيته على الرصد والتقييم في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بالمقارنة مع الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.^(١٨)

الشكل ١

النسبة المئوية المخصصة للرصد والتقييم من ميزانيات كيانات الأمانة العامة، ٢٠٠٦-٢٠١١



المصدر: تحليل أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستخدام البيانات الواردة في ملزمات الميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/6) والأرقام التي قدمها مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

(١٨) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الشؤون السياسية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب إدارة الموارد البشرية، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومكتب وكيل الأمين العام، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا.

١٦ - ونظراً لعدم وجود فهم واضح ومشترك للتقييم الذاتي من جانب كيانات الأمانة العامة، فيما عدا استثناءات قليلة، لا يزال من الصعب عزل الموارد المكرسة حصراً للتقييم وبناء على التقدير المقترح لشهور العمل المقدم في الاستمارة ١٢ لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، أفيد أن نسبة ٥٣ في المائة من مجموع موارد التقييم قد خصصت لأنشطة التقييم الذاتي الإلزامي في حين خصصت نسبة ٤٧ في المائة لأنشطة التقييم الذاتي الاستنسابي^(١٩). وهذا يعني أن نسبة موارد التقييم تقارب ١٤,٠ في المائة من مجموع الميزانية. ومن بين البرامج التي جرى تحليلها، أنفقت ٣ برامج فقط أكثر من ١ في المائة من ميزانيتها على التقييم، وكان لحوالي الربع فقط (ثمانية برامج) ميزانيات تقييم تزيد على مليون دولار. وبالحكم من مقابلات أجريت مع جهات التنسيق، لم توضع طريقة معيارية للتمييز بين الرصد والتقييم، وبالتالي هناك تباين كبير في كيفية الإبلاغ عن الميزانيات المقترحة للرصد والتقييم في الاستمارة ١٢. والكثير من أنشطة "التقييم الذاتي الاستنسابي" هي أنشطة إدارية أو تنفيذية. وأشار أحد البرامج إلى تخصيص ميزانية قدرها حوالي ٣ ملايين دولار للرصد والتقييم، لكن الاستمارة ١٢ التي قدمها أظهرت عدداً كبيراً من شهور العمل (٢٤ شهراً لرتبة مدير و ١٢ شهراً لرتبة ف-٥، و ٥٧ شهراً لرتبة ف-٤ و ف-٣) التي نفذت فيها أنشطة تتراوح بين اجتماعات الاستعراض وتبادل الدروس المستفادة، واستعراض التقارير المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية، وتدريب الموظفين. وبالتالي، فإن نسبة الموارد المخصصة للتقييم الذاتي في الأمانة العامة هي أقل بكثير من النسبة المقدرة البالغة ١٤,٠ في المائة من الميزانية الكلية.

الهيكل

١٧ - كما هو مبين في الجدول أدناه، توجد لدى ١٨ برنامجاً في الأمانة العامة وحدة قائمة بذاتها مخصصة للتقييم، وهي إما تؤدي وظيفة التقييم فقط أو تؤدي إلى جانبها وظيفة إدارية أخرى، مثل الرصد أو تخطيط البرامج أو وضع السياسات. ومن بين البرامج الثمانية عشر التي توجد لديها وحدة قائمة بذاتها، هناك ٦ برامج فقط تتضمن وحدات مخصصة حصراً للتقييم. واستناداً إلى جهات التنسيق، فقد تراوح عدد موظفي الوحدات بين موظف واحد و ١٠ موظفين لا تزيد رتبة أي منهم على ف-٥. وكانت ست وحدات فقط من بين الوحدات الـ ١٨ تقدم تقاريرها مباشرة إلى رئيس الإدارة. وعلاوة على ذلك، أفادت

(١٩) التقييمات الذاتية الإلزامية هي تقييمات داخلية مطلوبة في سياق الأطر المنطقية الواردة في تقرير الأداء البرنامجي. أما التقييمات الذاتية الاستنسابية، فهي تقييمات داخلية تجرى بالإضافة إلى الإبلاغ عن أداء البرامج.

جهات التنسيق في البرامج الـ ١٨ أن بعض الموظفين في البرامج يخصصون جزءاً من عملهم اليومي للتقييم، رغم عدم عملهم في وحدة مخصصة للتقييم.

١٨ - وإن عدم وجود وحدات مخصصة للتقييم في البرامج التي تضطلع بأنشطة تنفيذية هامة والمكلفة بولايات هامة، مثل إدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أمر يدعو إلى قلق شديد. وسيقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية المزيد من المعلومات والاقتراحات بشأن كيفية سد هذه الثغرة في بطاقات التقييم القادمة.

وحدات التقييم في الأمانة العامة

وحدة مخصصة للتقييم فقط	وحدة مخصصة للتقييم ومهام أخرى	لا توجد وحدة مخصصة للتقييم
شعبة شؤون الإعلام	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني ^(أ)	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	إدارة الشؤون الإدارية
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	إدارة الشؤون السياسية
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	إدارة شؤون السلامة والأمن
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	المكتب التنفيذي للأمن العام
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	مكتب شؤون نزع السلاح
	مركز التجارة الدولية	مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	مكتب الشؤون القانونية
	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	مكتب شؤون الفضاء الخارجي
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا
	موتل الأمم المتحدة	مكتب الأمم المتحدة في جنيف
	مكتب منسق الشؤون الإنسانية	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
		مكتب الأمم المتحدة في فيينا

المصدر: استقصاءات يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل سنتين تشارك فيها جهات التنسيق. ولم يُدرج المكتب في هذا التحليل.

ملاحظة: وحدات التقييم الملونة تقدم تقريرها مباشرة إلى رئيس البرنامج. (أ) لدى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وحدة تقييم مشتركة.

الكفاءات

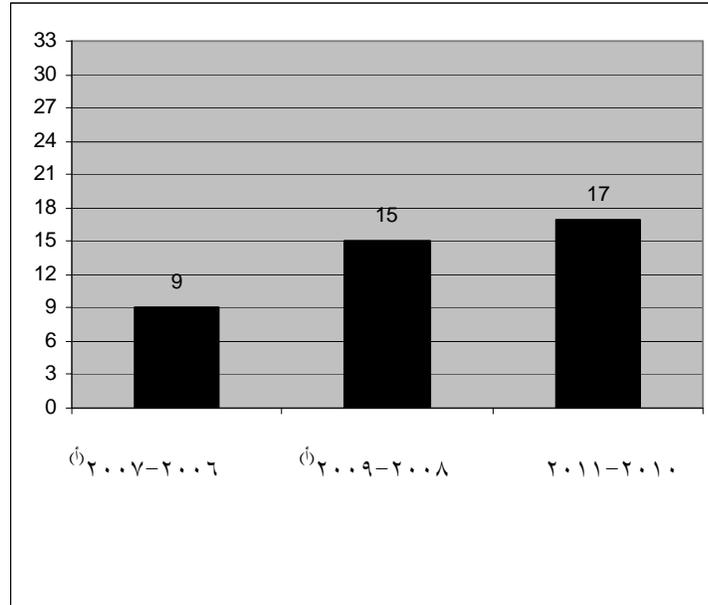
١٩ - تباينت الخلفيات المهنية للموظفين المسؤولين عن التقييم تبايناً كبيراً. وأشار ثلث جهات التنسيق التي أجريت معها مقابلات بأن لدى هؤلاء الموظفين خلفية أساسية عن التقييم زدوهم بكفاءات ومهارات مهنية محددة. وبالنسبة لهذه البرامج، فإن متوسط عدد سنوات خبرة موظفي التقييم هي ثماني سنوات. أما بالنسبة للبرامج المتبقية، فعادة ما يكون لدى الموظفين المسؤولين عن التقييم خبرة في إدارة البرامج والشؤون المالية والاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى.

العمليات

٢٠ - في حين يرسي تخطيط البرامج وميزنتها ورصدها وتقييمها إطاراً واسعاً للتقييم في الأمانة العامة، فإن وضع سياسة تقييم خاصة بكل كيان يحدد هوية واضحة وقوية للوظيفة. وكما هو مبين في الشكل الثاني، فإن عدد الكيانات التي لديها سياسة تقييم قد ازداد على مدى فترات السنتين الثلاث الماضية، على الرغم من أنه لم يزد كثيراً بين فترتي السنتين الأخيرتين: فقد ازداد من ٩ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ١٥ في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ١٧ في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ووضعت ثلاثة برامج أخرى (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الشؤون السياسية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) سياسات تقييم في عام ٢٠١٢، ووضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة سياستها التقييمية في عام ٢٠١٣. ومن الجدير بالذكر أن ١١ برنامجاً لا يزال يفتقر إلى سياسات تقييم.

الشكل الثاني

عدد الكيانات التي لديها سياسات تقييم، ٢٠٠٦-٢٠١١



المصدر: استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لسياسات التقييم.

(أ) بلغ عدد الكيانات التي استعرضت لفترةتي السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٣١ كياناً.

٢١ - وشملت سياسات التقييم عموماً نطاق المعايير التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم لهذه السياسات. وبلغ متوسط التقدير للبرامج ١,٥ نقطة على مقياس مؤلف من ثلاث نقاط، حيث صفر يعني "عدم استيفاء أي معيار من المعايير التي حددها الفريق" و ١ يعني "استيفاء بعض المعايير التي حددها الفريق" و ٢ تعني "استيفاء جميع المعايير التي حددها الفريق". وشرحت السياسات الـ ١٧ جميعها مفهوم التقييم ودوره. علاوة على ذلك، حددت معظم السياسات (٨٥ في المائة أو أكثر) آلية لمتابعة نتائج التقييم، ووصفت سبل إسهام التقييمات في استراتيجيات التعلم التنظيمية، وتطرق إلى تخطيط التقييم، على الرغم من أن قرابة نصف هذه السياسات فقط أتت على ذكر المعايير المستخدمة في اختيار مواضيع التقييم. وكانت أكبر نقطة ضعف هي أن أكثر من الثلث (٤٠ في المائة) لم يحدد بوضوح الكفاءات التي ينبغي توافرها في موظفي التقييم.

٢٢ - وفيما يتعلق بوضع جدول أعمال تقييم يلي الاحتياجات التنظيمية من أجل الحصول على معلومات استراتيجية وفي الوقت المناسب، أفادت معظم جهات التنسيق التي أجابت على الاستقصاء (٦٨ في المائة) بوجود إطار عمل تقييمي في برامجها، وافقت عليه الجمعية العامة في سياق الإطار الاستراتيجي الذي يحدد المدخلات والأنشطة والنواتج والنتائج والآثار

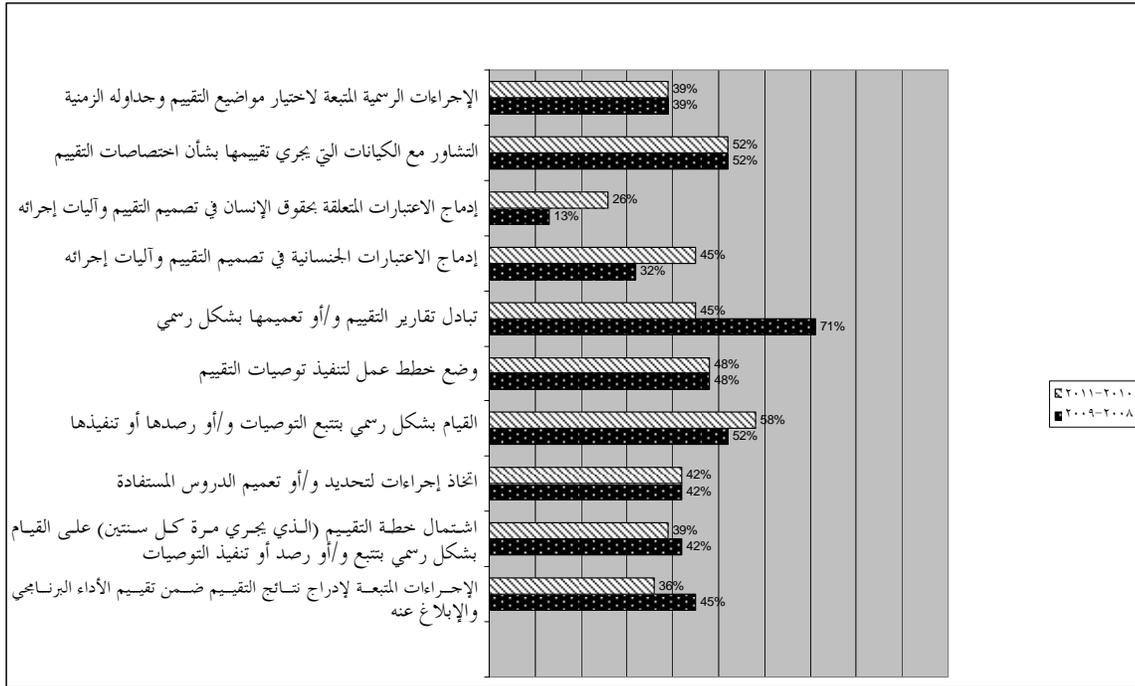
ذات الصلة. غير أن أقل من نصف جهات التنسيق التي أجابت على الاستقصاء (٤٨ في المائة) ذكر أن لديه خطة تقييم رسمية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، رغم أن معظم الجهات التي لديها خطة من هذا القبيل أفادت بتنفيذ نسبة ٧٥ في المائة أو أكثر منها.

٢٣ - وكما أفيد في سياق الاستقصاءات التي شملت جهات التنسيق، لا يزال عدد كبير من البرامج يفتقر إلى العمليات الهامة لتخطيط التقييم وإجرائه ومتابعته. وظل تنفيذ هذه العمليات ثابتاً نسبياً خلال فترتي السنتين الماضيتين، على النحو المبين في الشكل الثالث^(٢٠).

٢٤ - وفيما يتعلق بعمليات التقييم الهامة، فإن نتائج تحليل سياسة التقييم الواردة في الفقرة ٢٠ أعلاه هي أكثر إيجابية من نتائج الاستقصاء التي شملت جهات التنسيق الواردة في الفقرة ٢٢. وهناك سببان لذلك هما: (أ) أن الاستقصاء الذي شاركت فيه جهات التنسيق شمل ٣٢ كياناً من كيانات الأمانة العامة، بالمقارنة مع ١٧ كياناً شملها استعراض السياسات؛ (ب) أن ورود إشارة إلى عمليات التقييم في السياسات لا يعني بالضرورة أن تلك العمليات قد نفذت.

الشكل الثالث

إجراءات التقييم التي أبلغت بها جهات التنسيق في الأمانة العامة، ٢٠٠٨-٢٠١١



المصدر: استقصاءات يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل سنتين تشارك فيها جهات التنسيق.

(٢٠) لم تكن بيانات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ متاحة.

٢٥ - وظهرت عدة اتجاهات خلال فترتي السنتين الماضيتين. فمن الناحية الإيجابية، يتزايد عدد جهات التنسيق التي تفيد بإدماج المنظور الجنساني في عملية تصميم التقييم وآليات إجرائه (٤٥ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بالمقارنة مع ٣٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩)؛ كما يتنامى عدد البرامج التي تفيد بإدماج حقوق الإنسان في تقييماها، على الرغم من أن مستوى هذا الإدماج لا يزال غير كاف (٢٦ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بالمقارنة مع ١٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩). أما من الناحية السلبية، فقد تناقص عدد جهات التنسيق المشاركة في الاستقصاء التي أفادت بالقيام رسمياً بتبادل و/أو تعميم تقارير التقييم (٤٥ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ما يمثل انخفاضاً كبيراً بالمقارنة مع نسبة ٧١ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩). وحددت جهات التنسيق التي أجريت مقابلات معها سبباً شتى جرى من خلالها تبادل نتائج التقييم، بما في ذلك من خلال الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية مع مديري البرامج، والنشر على مواقع الانترنت واستجابات الإدارة. وأشارت إلى إمكانية تحسين تعميم نتائج التقييم من خلال استراتيجيات الاتصالات الرسمية وتحسين إدارة المعارف. وفي الواقع، أفاد أقل من نصف جهات التنسيق التي أجابت على الاستقصاء (٤٢ في المائة) بأن لديه إجراء رسمي لتعميم الدروس المستفادة من التقييمات.

الثقافة

٢٦ - لا تزال ثقافة التقييم في الأمانة العامة غير كافية لتعزيز إرساء وظيفة تقييم قوية يُنظر فيها إلى التقييم باعتباره قيمة مضافة إلى الأداء التنظيمي؛ وتسهم عدم الكفاية هذه في انخفاض حجم الموارد المخصصة للتقييم، ومحدودية درجة تخصيص واستقلال قدرات التقييم، وعدم وجود سياسة تقييم في نصف كيانات الأمانة العامة. ولاحظت جهات التنسيق التي أجابت على الاستقصاء أن الافتقار إلى المساندة من جانب الإدارة كان أحد أكبر العقبات التي واجهتها برامجها في إجراء التقييم واستخدامه في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، كما اعتبرت أن الحاجة إلى تعزيز الدعم الإداري تعد عاملاً بالغ الأهمية تتعين معالجته لتعزيز التقييم. ولم يتغير هذا من الدراسة السابقة لفترة السنتين للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، التي أفيد في إطارها بأن التقييم لم يصبح بعد من مهام الإدارة المقبولة تماماً^(٢١).

٢٧ - وكشفت المقابلات التي أجريت مع جهات التنسيق أن الافتقار إلى ثقافة التقييم يشكل عائقاً أمام إجراء تقييم قوي. وأشار ثلث المجيبين إلى هذه النقطة، وقالوا إن الافتقار

(٢١) انظر A/66/71.

إلى ثقافة التقييم ينطوي على آثار تضر بالجهود الرامية إلى الانتقال إلى بيئة قائمة على النتائج. وذكروا أيضا أن الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية يحول دون بناء ثقافة تعمل على دعم التقييم وتشجيعه. بالإضافة إلى ذلك، رأى البعض أن عدم إيلاء اهتمام للتقييم من جانب الإدارة العليا أدى إلى إجراء تقييم متقطع وغير منهجي. وشملت توصياتهم المتعلقة بتعزيز ثقافة التقييم في المنظمة وضع وإنفاذ معايير للتقييم على نطاق الأمانة العامة لتخطيط التقييم والاحتياجات من الموارد وتعميم نتائج التقييم.

٢٨ - وكشفت جهات التنسيق عن الحاجة إلى توفير المزيد من الدعم للتقييم الذاتي، مثل المزيد من التدريب، ولا سيما في مجال التطبيق العملي للتقييم؛ وزيادة تبادل الدروس المستفادة واستغلالها في تصميم البرامج وتنفيذها؛ وتعزيز تقديم الإرشاد التقني بشأن إجراء التقييم.

٢٩ - ورأت جهات التنسيق أيضا أن هناك حاجة إلى زيادة التواصل مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويشمل ذلك أن يقوم المكتب بالدعوة إلى إجراء تقييم في الأمانة العامة والترويج لإجرائه، فضلا عن توفير التوجيه بشأن المعايير المتبعة على نطاق الأمانة العامة من أجل إجراء التقييم، وهي معايير مستمدة من قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

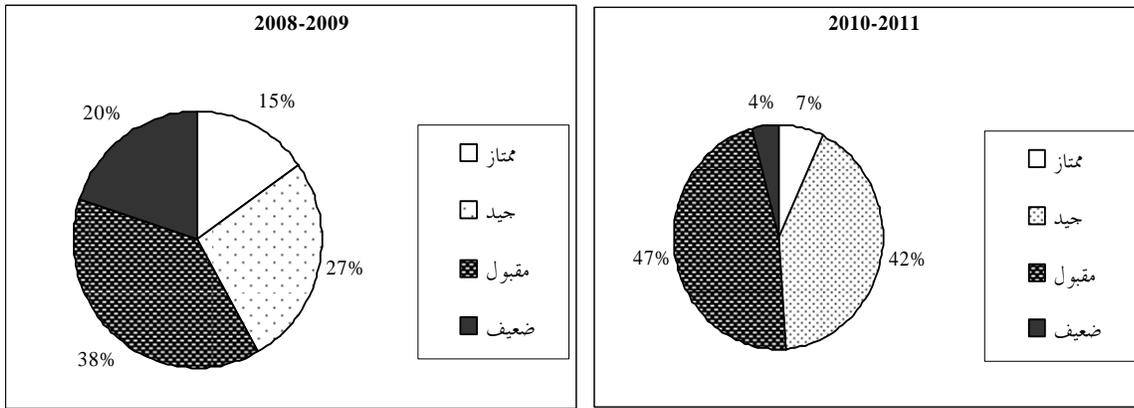
باء - لا تزال إنتاجية التقييم ونوعيته عموما في الأمانة العامة ثابتين، ولا يزال هناك مجال كبير للتحسين من أجل تعزيز جودة التقييمات التي تجرى

٣٠ - بصورة عامة، لا يزال عدد تقارير التقييم التي تصدرها الأمانة العامة ثابتا. وحده مكتب خدمات الرقابة الداخلية عدد التقييمات التي جرت على نطاق الأمانة العامة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ بـ ١٥٣ تقييما، مقابل ١٥٥ في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، و ١٦٨ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. غير أن نشاط التقييم يتركز بشكل أكبر في عدد قليل من الكيانات. ففي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ساهمت الكيانات الخمسة الأولى من حيث نواتج التقييم بنسبة ٧٧ في المائة من جميع تقارير التقييم؛ وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ساهمت الكيانات الخمسة الأولى بنسبة ٤٦ في المائة من جميع التقارير، (وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ساهمت هذه الكيانات بنسبة ٦٥ في المائة). وبالتالي، فعلى الرغم من أن العدد الإجمالي ظل ثابتا، ثمة ثغرات كبيرة في تغطية التقييم، حيث أن أجزاء كبيرة من المنظمة لا تخضع للتقييم، وبذلك فهي تفتقر إلى الأدلة التقييمية التي يتعين توافرها عن الأداء لِيُسترشد بها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

٣١ - وكما هو مبين في الشكل الرابع، لم يطرأ سوى تحسن هامشي على جودة هذه التقارير^(٢٢). وكان التقدير العام لجودة التقارير ٢,٤٨ في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بالمقارنة مع ٢,٦٢ في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، استناداً إلى مقياس مؤلف من ٥ نقاط، حيث ١ يعني "ممتاز" و ٥ يعني "سيء جداً". وكان هناك بعض الارتباط العام بين موارد التقييم وجودته. فعلى سبيل المثال، حظي البرنامج الذي رُصد له أكبر قدر من الموارد بأعلى درجة من تقييم الجودة عموماً.

الشكل الرابع

جودة التقييم بشكل عام، ٢٠٠٨-٢٠١١

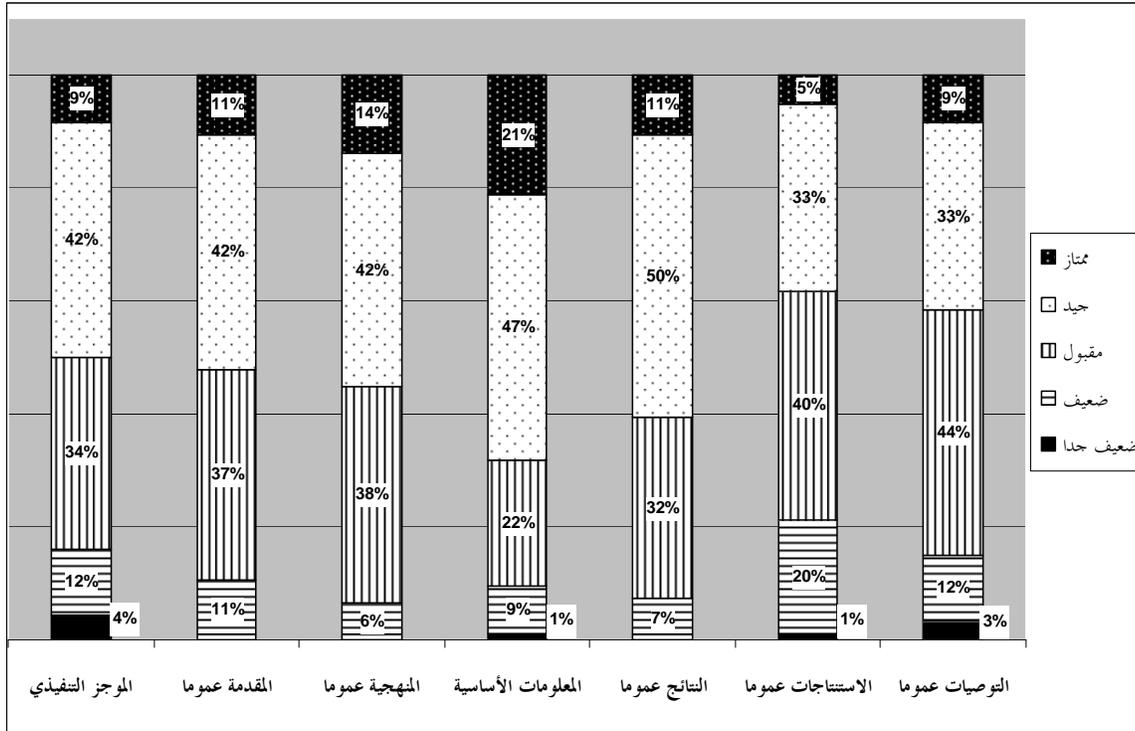


المصدر: تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لجودة تقارير التقييم المقدمة من الأمانة العامة. ولم يحصل أي تقرير من تقارير التقييم على تقدير "سيء جداً" عموماً.

٣٢ - في ما يتعلق بالفروع المختلفة لتقارير التقييم، فقد حصل بعضها على تقديرات أعلى من البعض الآخر، على النحو المبين في الجدول ٣. وكان التقييم الإجمالي لفرع "المعلومات الأساسية" في تقارير التقييم هو الأعلى، حيث حصل ٦٨ في المائة منها على تقدير "ممتاز" أو "جيد"، بينما حصل فرع "الاستنتاجات" على أدنى تقديرات بصفة عامة، فلم يحصل سوى ٣٨ في المائة منها على نطاق الأمانة العامة على تقدير "ممتاز" أو "جيد".

(٢٢) وضعت المعايير الـ ٢٧ المستخدمة لتقييم الجودة باستخدام مصادر عديدة، على رأسها قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ولم يتم الإطلاع على آليات ضمان الجودة المستخدمة لكفالة الجودة العالية.

الشكل الخامس
تقديرات الجودة موزعة حسب فروع التقارير، ٢٠١٠-٢٠١١



المصدر: تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لجودة تقارير التقييم المقدمة من الأمانة العامة.

٣٣ - وفيما يتعلق بفرع "المقدمة"، فقد قدم ما يزيد على ٨٠ في المائة من التقارير الموضوع مباشرة، وحدد ٦٠ في المائة منها غرض التقييم والهدف منه بشكل واضح. وعرض عدد أقل من التقارير (حوالي النصف) نطاق عمل محدد بوضوح وبالقدر الكافي، ومعايير ومسائل واضحة يتعين تناولها في التقرير.

٣٤ - وفيما يتعلق بمنهجيات تقارير التقييم، فقد عرضت التقارير في معظمها (٦٠ في المائة) منهجيتها بطريقة مقنعة، حيث وصفت بشكل ملائم مصادر بياناتها وتحليلاتها. وفيما يتعلق بمدى ملاءمة تصميم التقييم، حصل ما يزيد قليلا على نصف التقارير (٥٢ في المائة) على تقدير مرتفع لتضمنه المعايير والمسائل المناسبة والكافية لأغراض التقييم. وعلى النقيض من ذلك، فقد حصل توصيف القيود المنهجية ومدى وجاهة التقييم على أدنى التقديرات بشكل عام، حيث حصل ربع التقارير على تقدير "ضعيف" أو "ضعيف جدا" عن هذين المعيارين.

٣٥ - وفيما يتعلق بنتائج التقييم، فقد عرضتها معظم التقارير (٧٥ في المائة) بوضوح وموضوعية، وتضمنت غالبية التقارير (٥٦ في المائة) أدلة كافية لدعم النتائج التي توصلت إليها. وبالنسبة للتقارير التي حصلت على تقديرات أقل عن نتائج التقييمات، تبين أن نقاط الضعف الرئيسية تكمن في كون أسلوبها شديد السردية، وفي كونها غير مدعومة بأدلة قوية، وفي عدم تجميعها بشكل مناسب. ولم تذكر النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها بوضوح في هذه التقارير، ولم يول اهتمام كاف للعوامل التمكينية والمقيدة، وأدرجت الآراء على نحو غير مناسب ضمن النتائج.

٣٦ - وفيما يتعلق بفرع "الاستنتاجات" في تقارير التقييم، فقد بنيت تلك الاستنتاجات في معظم التقارير على النتائج، لكن نسبة تقل عن ٤٠ في المائة من التقارير تضمنت استنتاجات تعالج مسائل وقضايا أكبر أو تحمل قيمة مضافة للتقارير؛ وكررت هذه الاستنتاجات بالدرجة الأولى التأكيد على نتائج التقييمات، بطريقة تكاد تكون عشوائية في بعض الأحيان. وكان الافتقار إلى الاستنتاجات التي تساهم في التقارير من خلال تقديم تحليل وتفسير للنتائج هو أكبر نقاط الضعف التي تم تحديدها عموماً في تقارير التقييم المقدمة من الأمانة العامة في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٣٧ - وفي فرع "التوصيات"، تضمنت ثلاثة أرباع التقارير توصيات تتصل مباشرة بالنتائج والاستنتاجات. بيد أن أكثر من ثلث التوصيات الواردة في التقارير لم يحدد الجهة المسؤولة عن تنفيذها.

٣٨ - ولم تختلف تقديرات الجودة بصفة عامة اختلافاً كبيراً في التقييم المستقل الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية عنها في التقييم الذاتي للبرامج. فقد حظيت تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتقديرات أعلى من تقارير البرامج الأخرى في ما يتعلق بالمعلومات الأساسية والاستنتاجات والتوصيات والشكل. واستندت استنتاجات مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى النتائج وعززت قيمتها، وعرضت وجهات نظر القائمين على التقييم أكثر من الاستنتاجات الواردة في تقارير البرامج الأخرى. وكانت توصيات تقييمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً أفضل في تحديد الجهة المسؤولة عن التنفيذ. وفي المقابل، سجلت تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقديرات أقل في فرع "المقدمة"، لا سيما في ما يتعلق بتحديد المعايير والمسائل.

جيم - لم يحقق التقييم بعد كامل الإمكانيات الكامنة فيه فيما يتعلق بالجدوى

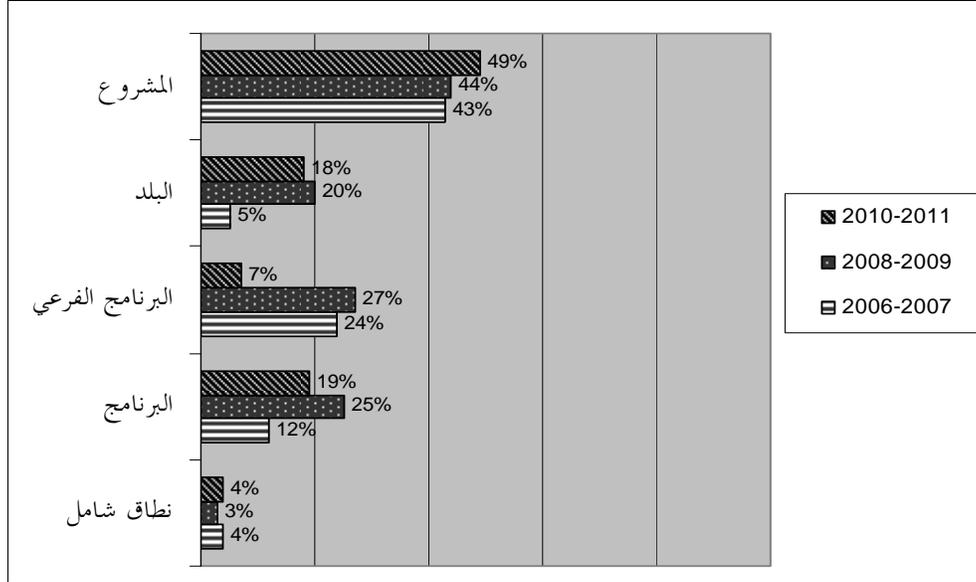
٣٩ - إن اتباع نهج يركز على الجدوى من استخدام التقييم يعزز اتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي بناء على الأدلة، ويعزز الاستفادة من نتائج التقييم وتوصياته ويؤدي إلى نتائج هامة ومناسبة التوقيت. ويجب أن يركز التقييم على الجدوى لتيسير امتلاك أصحاب المصلحة لزمم عملية التقييم. ويمكن للتقييمات، من خلال التركيز على احتياجات المستخدمين المستهدفين إلى المعلومات، أن تعزز بناء أدلة قوية تدعم بناء قاعدة معارف لتقديم المشورة السياساتية واستنساخ المبادرات الابتكارية.

جرت معظم التقييمات خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ على مستوى المشاريع مع التركيز بقدر أكبر على النتائج

٤٠ - يقارن الشكلان السادس والسابع بين التقييمات التي أجريت داخل الأمانة العامة خلال فترات السنتين الثلاث الماضية من حيث النطاق والتركيز. ويظل النطاق العام للتقييم في الأمانة العامة مقتصرًا على مستوى المشاريع بالدرجة الأولى، وما زالت التقييمات الشاملة لعدة قطاعات قليلة نسبيًا. ومن الأمور المشجعة أنه لا يزال هناك اتجاه إيجابي نحو زيادة التركيز على تنفيذ البرامج وعلى النتائج البرنامجية، حيث ركز أكثر من ٩٠ في المائة من التقييمات التي أجريت خلال فترتي السنتين الأخيرتين على تلك المعايير، مما مثل زيادة كبيرة مقارنة بفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويعد هذا الاتجاه إيجابيًا لما ينطوي عليه من تعزيز لإمكانية تحقيق جدوى أكبر من التقييم.

الشكل السادس

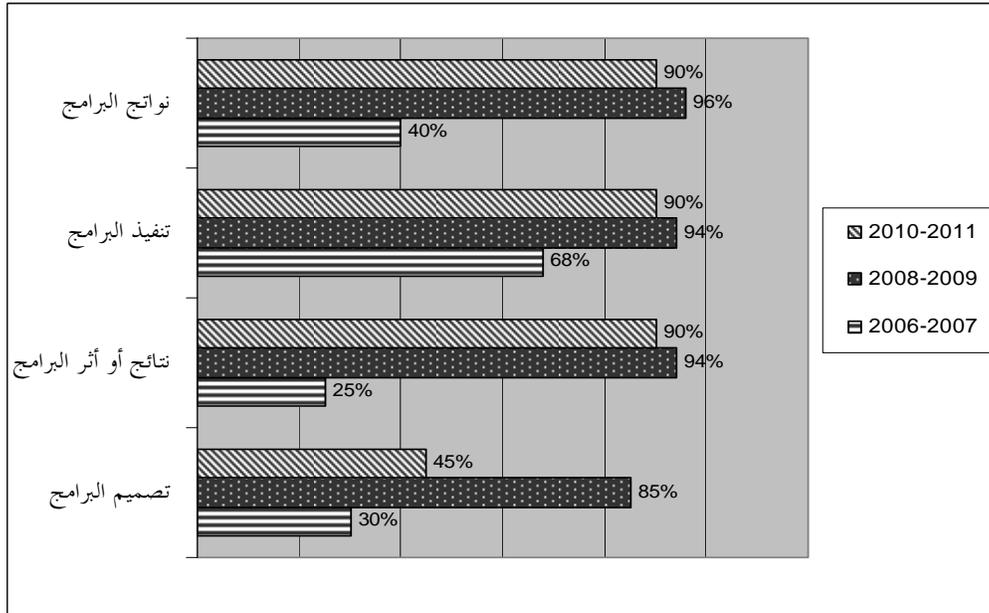
نطاق التقييمات الذي أبلغت عنه جهات التنسيق في الأمانة العامة، ٢٠١١-٢٠٠٦



المصدر: استقصاءات يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل سنتين تشارك فيها جهات التنسيق.

الشكل السابع

محور تركيز التقييمات الذي أبلغت عنه جهات التنسيق في الأمانة العامة، ٢٠١١-٢٠٠٦



المصدر: استقصاءات يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل سنتين تشارك فيها جهات التنسيق.

ركزت التقييمات بدرجة قليلة على الكفاءة، ولم يدرج فيها البعد الجنساني وحقوق الإنسان بالقدر الكافي

٤١ - لوحظ في استعراض تقارير التقييم التي صدرت خلال فترة السنتين العديد من نقاط الضعف فيما يتعلق بنطاق تغطية التقييم. وتتعلق إحدى النقاط بتقييم كفاءة البرامج، حيث قام عدد قليل جدا من التقارير بذلك على نحو دقيق، مما شكل تحديا منهجيا على نطاق الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بتعميم مراعاة حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في التقييم، لا يزال هناك افتقار لتعميم مراعاة حقوق الإنسان حيث لم يدرج أي منظور يتعلق بحقوق الإنسان تقريبا في منهجيات التقييم وفي النتائج الواردة في تقارير التقييم التي تم استعراضها في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١^(٢٣). وقد أحرز مزيد من التقدم في ما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، كما يتبين من نتائج تقييم ما يقرب من نصف التقارير التي جرى استعراضها.

ما زال استخدام التقييم، بما في ذلك المتابعة المنتظمة، محدودا

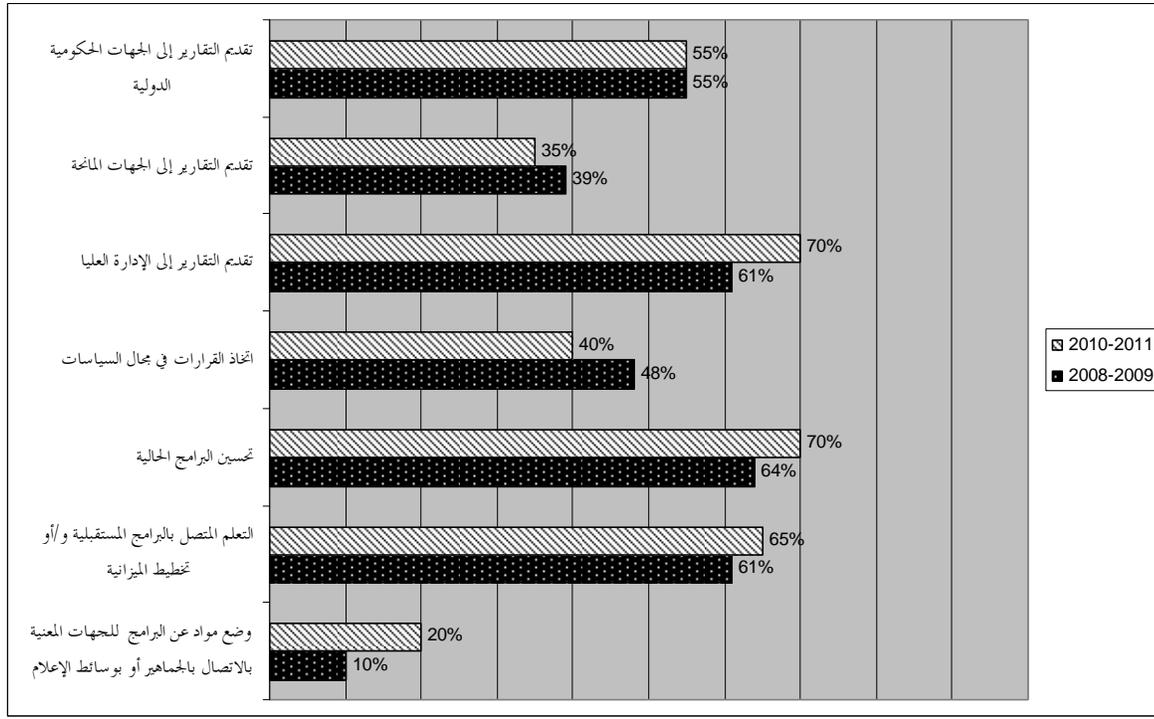
٤٢ - رغم أن الاستخدام المبلغ عنه للتقييم في تحسين البرامج وتقديم تقارير الإدارة العليا قد ازداد بعض الشيء، لم يشهد استخدام المعلومات التي يولدها التقييم زيادة ملحوظة في الأمانة العامة على مدى فترتي السنتين الماضيتين. وحسب ما أفاد به المخبرون على الاستقصاءات من جهات التنسيق، وكما هو مبين في الشكل الثامن، يُستخدم التقييم لأغراض متنوعة؛ بيد أن ما لا يقل عن ثلث البرامج لم يستخدم التقييم لأي من تلك الأغراض.

٤٣ - وقد كشفت المقابلات التي أجريت مع جهات التنسيق وحلقات العمل التي شاركت فيها هذه الجهات الأسباب الكامنة وراء الاستخدام المحدود للتقييم. وكما أشير سابقا في ما يتعلق بعدم وجود ثقافة تقييم قوية، تشمل تلك الأسباب ضعف المساندة من جانب الإدارة، ومحدودية الموارد، والافتقار إلى القدرات المكرسة للتقييم، والموقف الذي يتخذه بعض المديرين الذين يرون في التقييم عبئا وليس نشاطا يحمل قيمة مضافة. وأشارت جهات التنسيق إلى عدم بروز القواعد والمعايير التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وعدم تطبيقها بشكل متسق بوصفهما تحديين آخرين.

(٢٣) دعت الجمعية العامة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قراراتها ٢٠٣/٥٠ (الفقرة ٣)، و ١٢٠/٥٣ (الفقرتان ٦ و ٨). وتمت الدعوة إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في الفقرتين ٧٨ و ٧٩ من الوثيقة

الشكل الثامن

استخدامات التقييم بحسب ما أبلغت عنه جهات التنسيق في الأمانة العامة، ٢٠٠٨-٢٠١١



المصدر: استقصاءات يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل سنتين تشارك فيها جهات التنسيق. ولم تكن هناك بيانات متاحة عن الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٤٤ - وتشكل متابعة التقييمات في الوقت المناسب من خلال تنفيذ التوصيات عنصراً بالغ الأهمية في استخدام التقييم لأغراض المساءلة، الأمر الذي لا يحدث بانتظام على نطاق الأمانة العامة. وعلى النحو المشار إليه أعلاه في الشكل الثالث، فقد ذكر أقل من نصف المحيين على الاستقصاءات من جهات التنسيق (٤٨ في المائة) أن كيانهم وضعت خطة عمل لتنفيذ توصيات التقييم، وذكر ٣٩ في المائة فقط منهم أنهم تتبعوا/رصدوا بشكل رسمي تنفيذ التوصيات الواردة في خطة التقييم لفترة السنتين.

٤٥ - كذلك يشكل تقاسم نتائج التقييم عنصراً آخر بالغ الأهمية في استخدام التقييم لأغراض التعلم. وعلى النحو المشار إليه أعلاه في الشكل الثالث، لا يزال هذا الأمر يشكل نقطة ضعف أيضاً في الاستفادة من التقييمات في الأمانة العامة. وأفاد ٤٥ في المائة فقط من المحيين على الاستقصاءات من جهات التنسيق بأن لديهم إجراءات رسمية لتبادل وتعميم تقارير التقييم، وأبلغت نسبة ٤٢ في المائة منهم عن اتباع إجراءات لتبادل ونشر الدروس المستفادة من التقييمات.

٤٦ - وقدم المخبون على الاستقصاءات من جهات التنسيق أمثلة محددة على الفارق الذي أحدثه التقييم في كياناتهم، مما يدل على قدرة التقييم على تحسين أداء البرنامج. وأفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بأن التقييمات عززت قدرتهما على تخطيط الإطار الاستراتيجي؛ وأفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بأنه قد تم الاسترشاد بتقييم أجري لقابلية الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سابقا للتقييم في وضع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ عن طريق الإشارة إلى المجالات الرئيسية التي يمكن عن طريقها تعزيز الإدارة، بما في ذلك تحسين كفاءتها. وعلاوة على ذلك، عزز تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ علاقات عمل أوثق بين مقر اللجنة ومكاتبها دون الإقليمية. وأفادت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن التقييم أدى إلى أوجه تحسن على صعيد الخدمات المقدمة ورضا العملاء، في حين أفيد في إدارة شؤون الإعلام بأن أحد التقييمات قد أدى إلى تعزيز موقع شبكي مهم عن طريق جعله أكثر تفاعلا مع الجمهور المستهدف وتمكينه من تلبية احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين.

دال - التقييمات التي أجريت خلال فترة السنتين السابقة حددت عددا من المسائل في المجالات الاستراتيجية الثمانية ذات الأولوية للمنظمة

٤٧ - برزت من التقييمات النوعية لتقييمات الأمانة العامة، التي أجريت خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، عدة مواضيع تتعلق بأداء المنظمة. وسوف يناقش كل موضوع من هذه المواضيع على حدة في إطار المجالات الاستراتيجية الثمانية ذات الأولوية للمنظمة^(٢٤). وتجدر الإشارة إلى أن معظم التقارير تضمنت نتائج إيجابية إلى حد كبير على صعيد التقييم، في حين أن عددا قليلا فقط تضمن نتائج سلبية.

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

٤٨ - في مجال تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، حصل ٢٦ تقريرا من بين ما مجموعه ٦٠ تقريرا تم استعراضها على تقدير "جيد" أو "ممتاز" من حيث الجودة وتم تحليل مضمونها. وتتضمن هذه الفئة أكبر عدد من التقارير. ومن بين هذه التقارير البالغ عددها ٢٦ تقريرا، فإن الغالبية (٢٠ تقريرا) تضمنت نتائج إيجابية إلى حد كبير.

(٢٤) حددت هذه المجالات الثمانية في قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٣.

٤٩ - وقدم معظم هذه التقارير نتائج مفصلة على مستوى المشاريع وبالتالي كانت هذه النتائج محدودة على صعيد ما تضمنته من استنتاجات شاملة على نطاق المنظمة بشأن السبل التي تعمل بها الأمانة العامة على تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وتشمل النقاط الرئيسية المنبثقة عن هذه التقييمات ما يلي:

(أ) أثرت المنظمة بشكل إيجابي على المناقشات المتعلقة بالسياسات وصنع القرار وتنفيذ السياسات؛

(ب) فقدت بعض الكيانات شيئاً من أهميتها وقدرتها على المنافسة لصالح بعض المنظمات الإقليمية والدولية الأحدث والتي تتوفر لها موارد أكثر، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛

(ج) وفرت المنظمة إطاراً فعالاً للتعاون الإقليمي ويمكن أن تساعد في تشكيل المتطلبات المؤسسية على المدى الطويل؛

(د) حسنت الأدوات المستخدمة في مجال التجارة عمليات صنع القرار والخدمات ووضع السياسات التجارية في البلدان النامية؛

(هـ) كانت المنظمة تعمل بفعالية كمكتب لبحوث التنمية، لكن نجاحها في التأثير بشكل مباشر على المناقشات الحكومية الدولية كان محدوداً؛

(و) أصبح المنتدى الحضري العالمي المحفل الأول في العالم لمناقشة المسائل الحضرية من جانب العاملين في مجال التنمية الحضرية وصانعي السياسات والحكومات الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية، والباحثين والشباب والجماعات النسائية؛

(ز) في مجالي المياه والصرف الصحي، حققت المنظمة نتائج هامة بوصفها أداة اختبار للنموذج الاجتماعي والتقني ومقدمة خدمات على مستوى المجتمع المحلي والبلديات.

التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية

٥٠ - في مجال التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية، حصل ١٤ تقريراً على تقدير "جيد" أو "ممتاز" من حيث الجودة وجرى تحليل لمضمونها. وتضمنت أغلبية هذه التقارير (٩) نتائج متفاوتة إلى حد كبير. وتشمل النقاط الرئيسية المنبثقة عن هذه التقييمات ما يلي:

(أ) أدى العمل الذي قامت به الأمم المتحدة في مجال تنسيق المساعدات الإنسانية إلى تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل أفضل في الاستجابات الإنسانية، وفي بعض الحالات إلى تقوية الشركاء في المجال الإنساني؛

- (ب) في بعض الحالات، لم تتح فرص الوصول إلى المساعدة الإنسانية المقدمة بالقدر الكافي إلى جميع السكان المتضررين، لا سيما الأسر التي ترأسها النساء؛
- (ج) أتيحت آليات مالية فعالة عموماً لتقديم المساعدة في الوقت المناسب، لا سيما في المراحل الأولية من حالات الطوارئ؛
- (د) شملت أوجه الضعف في العمل الإنساني الذي تضطلع به الأمم المتحدة سوء تقدير الاحتياجات وضعف الربط بين جهود الإغاثة وأعمال الإنعاش، مما يحد من الآثار الطويلة الأجل للتدخلات.

مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي

٥١ - في مجال مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي، حصلت سبعة تقارير على تقدير "جيد" أو "ممتاز" من حيث الجودة وجرى تحليلها من حيث المضمون. وعرضت غالبية هذه التقارير (خمسة تقارير) نتائج إيجابية إلى حد كبير. وقد وردت جميع التقارير التي تندرج ضمن هذه الفئة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتتضمن النقاط الرئيسية المنبثقة عن هذه التقييمات ما يلي:

- (أ) زادت المنظمة من فهم الإدارات المحلية فيما يتعلق بمنع تعاطي المخدرات؛
- (ب) كانت برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فعالة في العمل مع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من السجناء والمحتجزين السابقين؛
- (ج) نجحت المنظمة في الترويج لاعتماد تشريعات وطنية وإنشاء مؤسسات ووضع إجراءات لإنفاذ القانون من خلال نظم دعم التوجيه والمعلومات لديها.

صون السلم والأمن الدوليين

٥٢ - في مجال صون السلم والأمن الدوليين، حصلت خمسة تقارير على تقدير "جيد" أو "ممتاز" من حيث الجودة وجرى تحليلها من حيث المضمون. وعرضت غالبية هذه التقارير (أربعة تقارير) نتائج متفاوتة إلى حد كبير. وتتضمن النقاط الرئيسية المنبثقة عن هذه التقييمات ما يلي:

- (أ) وُضع إطارٌ ناجح لمعالجة قضايا السلوك والانضباط استجابة للطلبات الواردة من بعثات حفظ السلام؛

(ب) كانت هناك زيادة في عدد الردود على البعثات التي تطلب المساعدة في رصد القضايا التأديبية واستعراضها واستكمالها، إلا أن ذلك كان على حساب التوجيه الاستراتيجي ووضع السياسات وتطبيق المعايير الإجرائية في البعثات؛

(ج) كان التقدم المحرز في مجال التخطيط للقوة العاملة محدودا، ولم تسفر المبادرات الجديدة عن خفض معدلات الشواغر في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلا ببطء؛

(د) لم يكن تدريب موظفي الميدان والمقر على السواء بشأن استحقاقات وقواعد الأمم المتحدة المتعلقة بشروط الخدمة كافيا؛

(هـ) لم يكن الاتصال والتعاون بين مختلف دوائر وأقسام حفظ السلام كافيا.

تنمية أفريقيا

٥٣ - في مجال تنمية أفريقيا، حصلت خمسة تقارير على تقدير "جيد" أو "ممتاز" من حيث الجودة وجرى تحليلها من حيث المضمون. وعرضت غالبية هذه التقارير (أربعة تقارير) نتائج متفاوتة إلى حد كبير. وتتضمن النقاط الرئيسية المنبثقة عن هذه التقييمات ما يلي:

(أ) كانت هناك مسائل مهمة تؤثر على المرأة في أفريقيا؛

(ب) تحققت حالات نجاح في كينيا فيما يتعلق بدعم المكاسب في مجال المساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان في الدستور الجديد؛

(ج) حققت شبكة إقليمية للمرأة في جنوب أفريقيا معنية بالقانون والحوكمة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتائج متفاوتة؛

(د) أدت المبادرات الرامية إلى إنهاء العنف في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية إلى تعزيز الأطر القانونية والسياساتية الوطنية، وساهمت في وضع واعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الجنساني.

تعزيز حقوق الإنسان

٥٤ - في مجال تعزيز حقوق الإنسان، لم تُقدم تقارير إلا من برنامج واحد، هو هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الذي قدم تقريرين حصلا على تقدير "جيد" أو "ممتاز" من حيث الجودة وجرى تحليلهما من حيث المضمون. وعرض أحد هذين التقريرين نتائج إيجابية إلى حد كبير بينما عرض الآخر نتائج متفاوتة. ونظرا لأن جميع البرامج مكلفة بولاية إدماج حقوق

الإنسان في برامج العمل، فإن قلة عدد التقارير الواردة تعني ضمنا عدم توفر أدلة تقييمية بشأن مدى فعالية تعزيز المنظمة لحقوق الإنسان. وقد أشار التقريران إلى ما يلي:

(أ) تحققت خطوات حاسمة فيما يتعلق بالتوعية والدعوة في مجالي حقوق الإنسان والعنف الجنساني من خلال إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيين والشرطة في السودان والعراق؛

(ب) أدت حملة نفذت في العراق لتعزيز المساواة بين الجنسين في العملية التشريعية إلى تشجيع النساء على التصويت وانعكس ذلك في زيادة عدد الناخبات اللاتي أدلين بأصواتهن في الاستفتاء على الدستور الذي أجري في عام ٢٠١٠.

نزع السلاح

٥٥ - في مجال نزع السلاح، ورد تقرير واحد عرض نتائج متفاوتة^(٢٥). وقد أشار هذا التقرير إلى ما يلي:

لم تنفذ جميع الأنشطة المقررة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقا للخطة خلال العملية الأولى لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ في بوروندي؛ غير أن العملية الثانية التي جرت في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ كانت أكثر نجاحا.

تعزيز العدالة والقانون الدولي

٥٦ - لم ترد أي تقارير تقييمية في مجال تعزيز العدالة والقانون الدولي، رغم أنها أحد المجالات الثمانية الرئيسية ذات الأولوية التي حددها الأمين العام. وبالتالي، يوجد نقص في الأدلة التقييمية بشأن طريقة أداء المنظمة في هذا المجال.

رابعا - خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال التقييم

٥٧ - حتى يتسنى تحديد أولويات التقييم في الميزانية العادية، استخدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية نهجا منتظما للتخطيط الاستراتيجي القائم على المخاطر بدأ العمل به في عام

(٢٥) قدمت هذا التقرير إدارة عمليات حفظ السلام.

٢٠٠٧ تضمن ١٢ مؤشرا من مؤشرات الخطر غير المباشرة^(٢٦). واستخدم المكتب أيضا نهجاً للتخطيط القائم على المخاطر في تقيّماته لعمليات حفظ السلام.

٥٨ - ومنذ بداية عام ٢٠٠٨، أنجز مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقيّمات التالية:

تقيّمات الكيانات:

- ٢٠٠٨: إدارة الشؤون السياسية (تقرير موجز وخمسة تقارير لبرامج فرعية)، ومكتب إدارة الموارد البشرية، ومكتب دعم بناء السلام
- ٢٠٠٩: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات (الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي)، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
- ٢٠١٠: إدارة الشؤون الإدارية (سنة تقارير لبرامج فرعية)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا
- ٢٠١١: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (تقرير موجز و ١٠ تقارير لبرامج فرعية)، وبعثة الأمم المتحدة في السودان
- ٢٠١٢: بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

تقيّمات مواضيعية:

- ٢٠٠٨: استعراض الإدارة القائمة على النتائج
- ٢٠٠٩: الهيئات التنسيقية؛ الدروس المستفادة: البروتوكولات والممارسات، فريق الإدارة البيئية
- ٢٠١٠: تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ الشراكات التجارية مع الأمانة العامة للأمم المتحدة للتصدي لمسألة تغير المناخ
- ٢٠١١: تعاون إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني مع المنظمات الإقليمية؛ استعراض الإطار التنظيمي لوظيفة الإعلام في الأمانة العامة

(٢٦) عرض التقرير الذي يصدر مرة كل سنتين، الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (A/64/63)، النهج القائم على المخاطر الذي استخدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتفصيل.

٥٩ - وبنهاية عام ٢٠١٣، ستكون التقييمات التالية قد أُنجزت:

- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- استعراض القدرة التقييمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- المرونة والقدرة على التكيف في صفوف حفظة السلام في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- التدابير التي اتخذتها بعثات حفظ السلام للإبلاغ عن التقدم المحرز على صعيد حماية المواطنين

٦٠ - اقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في التقرير الصادر عن فترة السنتين السابقة (A/66/71)، أن يتم تقييم جميع برامج الأمانة العامة في إطار دورة مدتها ١٢ سنة. ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٦٥/٢٤٤، على خفض مدة تلك الدورة إلى ٨ سنوات، ويقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية اتباع نهج تدريجي لتحقيق ذلك. وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيستكمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييمات المجالات الإدارية والاستراتيجية البالغة الأهمية للكيانات التالية^(٢٧):

- إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني (المقر)
- إدارة شؤون السلامة والأمن
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

(٢٧) ذكرت دراسة فترة السنتين السابقة (انظر A/66/71) أنه ستجرى في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تقييمات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ومكتب شؤون نزع السلاح؛ ولكن نظرا لتقييم أحدث للمخاطر، استعاض عن تقييم تلك الكيانات بتقييمات لإدارة عمليات حفظ السلام (المقر)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
 - مركز التجارة الدولية
 - هيئة الأمم المتحدة للمرأة
- وسيستكمل المكتب أيضا التقييمات المواضيعية بشأن المواضيع التالية:
- رصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية: الدروس المستفادة
 - الاستغلال والانتهاك الجنسيان في بعثات حفظ السلام
 - حفظ السلام: حماية المدنيين
 - حفظ السلام: قوة الشرطة الدائمة

وإضافة إلى ذلك، سيستكمل المكتب تقييما لقابلية التقييم فيما يتعلق بإقامة العدل.

٦١ - وقد تنظر لجنة البرنامج والتنسيق في تحديد التقييمات المتصلة بخطة العمل الآتية الذكر للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ التي تود أن تستعرضها في دورتها الرابعة والخمسين في عام ٢٠١٥، وتطلب إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية الاضطلاع بأي تقييمات إضافية غير مدرجة في خطة عملها الحالية.

خامسا - متابعة الإجراءات التي أوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق

٦٢ - في دراسة فترة السنتين السابقة، التزم مكتب خدمات الرقابة الداخلية باتخاذ إجراءات لدعم تحسين جودة التقييم في الأمانة العامة. فأولا، قام المكتب في آب/أغسطس ٢٠١١ بإطلاع جميع البرامج على تقييمات تفصيلية لجودة تقارير التقييم؛ ويعتزم المكتب القيام بالشئ نفسه فيما يتعلق بالتقارير التي خضعت للتقييم في هذه الدراسة التي تجرى كل سنتين. وثانيا، أتاح المكتب استخدام نموذج تقرير للتقييمات العالية الجودة.

٦٣ - وفي دراسة فترة السنتين السابقة، أوصت لجنة البرامج والتنسيق بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة أن تركز تقارير التقييم الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية على آثار البرامج والنتائج المحققة، من خلال القيام بتحسين منهجية إجراء التقييمات، وبوجه خاص، كفالة الانتظام في متابعة التقدم المحرز، وتقديم استنتاجات أكثر شمولاً^(٢٨). وقد اتخذ مكتب خدمات الرقابة الداخلية عدة إجراءات للاستجابة لهذه التوصية، بما في ذلك:

(٢٨) A/66/16، الفقرة ٦٢. وقد أيدت الجمعية العامة لاحقا هذه التوصية في قرارها ٨/٦٦.

(أ) زيادة استخدام البيانات الكمية؛

(ب) تطبيق معايير أكثر صرامة في متابعة الكيانات التي يجري تقييمها لمناقشة التوصيات وخطط العمل القابلة للتنفيذ من أجل تنفيذها، بما في ذلك تبادل المعلومات الإضافية التي يمكن أن تكون مفيدة للبرامج التي تسعى إلى تحسين أدواتها.

٦٤ - واستحدثت في الآونة الأخيرة المبادرات التالية:

(أ) إعداد مسارات لتأثير البرامج لتحديد نظرية للتغيير لجميع البرامج التي يجري تقييمها وتوفير إطار تقييمي لتحديد مسائل التقييم الاستراتيجية التي يتعين معالجتها؛

(ب) القيام، بالتشاور مع الكيانات التي يجري تقييمها، بتعزيز تحديد النطاق في بداية جميع التقييمات، لضمان أن تكون تصميمات التقييم ملائمة للإجابة على الأسئلة الرئيسية وأن يحمل التقييم قيمة مضافة تعزز صنع القرار والمساءلة والتعلم؛

(ج) وضع خطط لتعزيز منهجية الاستعراضات المقبلة التي تجرى كل ثلاث سنوات، بحيث لا يقتصر تركيزها على تنفيذ التوصيات، وإنما أيضاً على أسباب عدم التنفيذ ومواصلة تحليل القضايا المتبقية.

٦٥ - وأوصت اللجنة أيضاً بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل اتباع مكتب خدمات الرقابة الداخلية نهجاً أكثر انتظاماً في تقييم الأنشطة، بما في ذلك على صعيد تحسين استغلال أوجه التكامل والتآزر بين جميع الأنشطة، وتعزيز التنسيق بين جميع الإدارات ذات الصلة^(٢٩). واستجاب المكتب لهذه التوصية بتنفيذ ما يلي:

- إعادة النظر في منهجية تقييم المخاطر لتحديد خطة عمل التقييم، لا سيما فيما يتعلق بالتقييمات المواضيعية الشاملة التي تركز على تنسيق البرامج وتآزرها؛
- اتباع نهج يقوم على قدر أكبر من التعاون مع برامج الأمانة العامة، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني التي لا يزال تخطيط العمل معها مستمراً، عند وضع الصيغة النهائية لخطة عمله لضمان أن تكون تقييمات المكتب أكثر ملاءمة لتلبية الاحتياجات من المعلومات ولسد ثغرات التقييم؛
- تعزيز التنسيق مع وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات في وضع الصيغة النهائية لخطة عمله؛

(٢٩) A/66/16، الفقرة ٦٣. وقد أيدت الجمعية العامة لاحقاً هذه التوصية في قرارها ٨/٦٦.

- المشاركة بصفة عضو في فريق مرجعي فيما يتعلق بالمبادرات الرامية إلى إنشاء آلية تقييم على نطاق المنظومة.

سادساً - الاستنتاجات

٦٦ - شددت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ على أهمية توافر وظائف تقييم مستقلة وذات مصداقية وجدوى وتتوافر لها الموارد الكافية، وثقافة للتقييم تنطوي على الاستخدام الفعال لنتائج التقييمات وما ينبثق عنها من توصيات في تقرير السياسات وتحسين أداء منظمات الأمم المتحدة. وهذا الهدف لم يتحقق بعد في الأمانة العامة، حيث لم يصبح التقييم بعد وظيفة مكتملة القوة والشمول وجزءاً لا يتجزأ من كيفية عمل البرامج. وبالنظر إلى القضايا الحاسمة التي تواجه المنظمة، من الضروري أن يُسترشد بتقييم أداء البرامج القائم على أدلة في تصميم البرامج وتنفيذها.

٦٧ - وعندما يُضطلع بالتقييم بطريقة موثوقة وذات مصداقية، تكون له إمكانية تعزيز صنع القرارات الاستراتيجية لتوجيه مستقبل المنظمة. وهو في هذا الصدد يشكل مورداً غير مستغل بالشكل الكافي.

٦٨ - وقد لاحظت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ قيام فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بوضع قواعد ومعايير التقييم، وشجعت تطبيقها في وظائف التقييم داخل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وكذلك في التقييمات التي تُجرى على كامل نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي يُضطلع بها من أجل التنمية. وبتطبيق هذه القواعد والمعايير على التقييم في الأمانة العامة، يتضح أن هذا التقييم تشوبه ثغرات كبيرة يتعين سدها حتى يتحسن. وتشمل هذه الثغرات ضرورة زيادة الموارد المالية والبشرية، ووضع سياسات أقوى للتقييم، وتعزيز الاستقلالية التنفيذية لوحدات التقييم، وتعزيز الدعم والتأييد من الإدارة العليا، وزيادة كفاءات التقييم بين الموظفين المسؤولين عن التقييم، واتخاذ إجراءات أكثر انتظاماً ومنهجية لتخطيط التقييم وإجرائه ومتابعته، وإرساء ثقافة تقييم أكثر رسوخاً.

٦٩ - وثمة ضرورة واضحة أيضاً لتوفير قدر أكبر من الدعم والتوجيه للتقييم الذاتي. وفي حين أن هناك دوراً منوطاً بمكتب خدمات الرقابة في تقديم التوجيه وإسداء المشورة في مجال المنهجيات، فإن هذا الدور لا يدخل في ولاية المكتب، كما أنه ليس من الملائم للمكتب أن يقوم بصورة مباشرة بتطوير قدرات التقييم داخل برامج الأمانة العامة أو أن يكفل أن تكون البرامج مزودة بالكفاءات اللازمة للاضطلاع بعمليات تقييم ذات مصداقية. فمن الأنسب أن يتم الاضطلاع بتلك المهام في إطار البرامج نفسها، كما أن مديري البرامج هم المسؤولون

عن كفالة تمتع موظفيهم بالكفاءات اللازمة لأداء جميع الوظائف ذات الصلة، بما في ذلك التقييم الذاتي. ويمكن أن يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتوفير التوجيه والدعم للبرامج في إجراء التقييم الذاتي، بما في ذلك تقديم المشورة في مجال المنهجيات. ومن الأمثلة على ذلك قيام المكتب بالفعل بتوفير المشورة في مجال تصميم التقييم، وجمع البيانات وتحليلها، ودعوة الزملاء العاملين في مجال التقييم إلى المشاركة في حلقات دراسية مخصصة للتقييم نظمتها شعبة التفتيش والتقييم. ولا توجد في الوقت الراهن أي وحدة متفرغة لدعم وظيفة التقييم الذاتي في الأمانة العامة.

٧٠ - ويرحب مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأي توصيات تقدمها الدول الأعضاء بشأن كيفية تعزيز وظيفة التقييم البالغة الأهمية هذه.

المرفق الأول

قائمة الإدارات والمكاتب المدرجة في الدراسة التي تجرى كل سنتين

- ١ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- ٢ - إدارة الدعم الميداني
- ٣ - إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
- ٤ - إدارة الشؤون الإدارية
- ٥ - إدارة الشؤون السياسية
- ٦ - إدارة شؤون الإعلام
- ٧ - إدارة عمليات حفظ السلام
- ٨ - إدارة شؤون السلامة والأمن
- ٩ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ١٠ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا
- ١١ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- ١٢ - المكتب التنفيذي للأمين العام
- ١٣ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- ١٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
- ١٥ - مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية
- ١٦ - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- ١٧ - مكتب شؤون نزع السلاح
- ١٨ - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- ١٩ - مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

- ٢٠ - مكتب خدمات الرقابة الداخلية
- ٢١ - مكتب الشؤون القانونية
- ٢٢ - مكتب شؤون الفضاء الخارجي
- ٢٣ - مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا
- ٢٤ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- ٢٥ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- ٢٦ - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- ٢٧ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- ٢٨ - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- ٢٩ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
- ٣٠ - مكتب الأمم المتحدة في جنيف
- ٣١ - مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
- ٣٢ - مكتب الأمم المتحدة في فيينا
- ٣٣ - هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

منهجية استعراض تقارير التقييم

في إطار تحديد تقارير التقييم للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، طلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية من جميع جهات الاتصال تقديم التقارير التي أُنجزت بصيغتها النهائية في عام ٢٠١٠ أو في عام ٢٠١١، واستخدم المواقع الشبكية للبرامج لتحديد هذه التقارير. وتلقى المكتب ما مجموعه ٢٩٨ تقريراً تمثل ٢٨ هيئة تابعة للأمانة العامة. ولم يكن لدى ست من هذه الهيئات تقارير تقييم لفترة السنتين، وهذه الهيئات هي: إدارة الشؤون الإدارية، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد استُبعد من عملية الاستعراض أحد عشر تقييماً من التقييمات التي أُجريت بلغات أخرى غير الإنكليزية أو التي اضطلعت بإجرائها وكالات مانحة.

واستعرض المكتب التقارير الـ ٢٩٨ للتحقق من مدى استيفائها لشروط التقييم وذلك بحسب التعريف الذي وضعه المكتب لعملية التقييم^(أ). وقد تبين أن ما مجموعه ١٥٣ تقريراً يعتبر تقارير تقييم. ولم يستوف أي تقرير من التقارير الصادرة عن الهيئات العشر التالية المعايير التي اعتمدها المكتب أثناء إجراء الفحص: المكتب التنفيذي للأمين العام، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة شؤون الإعلام، وإدارة شؤون السلامة والأمن، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومكتب مدير الشؤون الإدارية، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي^(ب).

ومن بين تقارير التقييم الـ ١٥٣، تم اختيار عينة غير عشوائية ذات مستويين تضم ٩٤ تقريراً لإخضاعها لمزيد من التقييم. وأدرجت جميع التقارير الصادرة عن الهيئات التي قدمت ١٠ تقارير أو أقل في العينة. ومن بين تقارير الهيئات التي قدمت أكثر من ١٠ تقارير، تم اختيار عينة أخرى غير عشوائية باستخدام المعايير التالية:

(أ) يعرف مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقييم على أنه "عملية منهجية ومستقلة تتوافر فيها الموضوعية قدر الإمكان، وتستهدف تحديد مدى أهمية أي عنصر من عناصر أداء البرنامج ومدى كفاءة ذلك العنصر وفعالته وتأثيره و/أو استدامته بالنسبة إلى ولاية البرنامج أو أهدافه".

(ب) قدمت بعض الهيئات تقارير استوفت مقاييس الفحص الذي أجراه المكتب ولكنها لم تصدر بصيغتها النهائية خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

- (أ) تحقيق التوازن بين التقارير الصادرة في كل سنة من فترة السنتين؛
- (ب) تحقيق التوازن بين تقييمات منتصف المدة والتقييمات النهائية؛
- (ج) المزج بين التقييمات المتعلقة بالمشاريع، وبالبرامج الفرعية، والتقييمات المواضيعية والخارجية؛
- (د) تحقيق التوازن بين مواضيع وقضايا مختلفة؛
- (هـ) التغطية الجغرافية الواسعة النطاق.

وجرى تقييم جميع التقارير الـ ٩٤ التي تضمنتها العينة لتحديد الخصائص التالية:

- (أ) الجودة؛
- (ب) التركيز؛
- (ج) النطاق.
- واستخدم في تقييم الجودة ٢٧ معياراً. وتم تقييم عدة فروع من التقرير للتأكد من جودتها، بما في ذلك: الموجز التنفيذي، والمقدمة، والمنهجية، والمعلومات الأساسية، والنتائج، والاستنتاجات، والتوصيات، والمرفقات، والشكل. ولكفالة تقييم الجودة بأكبر قدر من الحيادية، تعاقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع خبير مستقل لإجراء التقييم.
- وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير الـ ٦٤ التي تم تقييمها باعتبارها "ممتازة" أو "جيدة" من حيث النوعية صنّفت في إطار أحد المجالات الثمانية ذات الأولوية الاستراتيجية للمنظمة وجرى تقييمها لتحديد النتائج والاستنتاجات الرئيسية، وهذه المجالات هي:

- (أ) صون السلام والأمن الدوليين؛
- (ب) نزع السلاح؛
- (ج) تنمية أفريقيا؛
- (د) تعزيز حقوق الإنسان؛
- (هـ) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛
- (و) التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية؛
- (ز) تعزيز العدالة والقانون الدولي؛
- (ح) مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي.

المرفق الثالث

التعليقات الواردة من هيئات الأمانة العامة بشأن مشروع التقرير^(أ)

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تشير الفقرة ١٨ من التقرير إلى أن عدم وجود وحدة مكرسة للتقييم في البرامج التي تضطلع بأنشطة تنفيذية وولايات هامة، من قبيل إدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يثير قلقاً شديداً. وسيقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية المزيد من المعلومات والاقتراحات بشأن كيفية سد هذه الثغرة في سجلات التقييم المقبلة. وقد أُضيفت هذه الفقرة إلى التقرير بعد أن أُطلع المكتب على المشروع غير الرسمي للتقرير ليتسنى له التعليق عليه. وتتطلع الإدارة إلى تلقي المزيد من المعلومات والاقتراحات من المكتب، ولا سيما فيما يتعلق بالولاية والموارد اللازم توافرها لإنشاء وحدة مكرسة للتقييم. وفي عام ٢٠١١، أنشأت الإدارة شبكة لجهات التقييم على مستوى الإدارة اضطلعت بتيسير عمليات رصد البرامج وتقييمها في الإدارة. وقامت الشبكة بعدة أنشطة تدريبية. وساهمت أيضاً في وضع الصيغة النهائية لسياسة الإدارة في مجال التقييم في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

إدارة الدعم الميداني

انظر إدارة عمليات حفظ السلام.

إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

ترحب إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بالتقرير، وتعرب عن تقديرها البالغ للجهود الكبيرة الذي بذله مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وجودة التقرير واتساع نطاق تغطيته.

وتود الإدارة الإشارة كذلك إلى أنها مهتمة اهتماماً خاصاً، بالنظر إلى ولايتها، بوضع إطار للتقييم، إلى جانب السياسات والأدوات المتكاملة ذات الصلة التي من شأنها أن تلبى الحاجة إلى إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في اجتماعات الأمم المتحدة. وسيوضع إطار شامل للتقييم من أجل حمل مختلف مراكز العمل على الانخراط في سياسة لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن خلالها، حمل البلدان المضيفة على القيام بذلك بينما هي تستعد لاستضافة

(أ) يأتي إدراج هذه المعلومات تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٦٣، في أعقاب توصية اللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات. وقد أدرجت تعليقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية على مشروع التقرير، حسب الاقتضاء، في التقرير النهائي.

الاجتماعات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة وذلك من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في صكوك حقوق الإنسان مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وسيجري تصميم الإطار استناداً إلى الخبرات التي اكتسبتها الإدارة من النجاح في عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي وضعت الأمانة العامة من أجله المبادئ التوجيهية لتعزيز إمكانية الوصول إلى المنشورات لدعم وحدة النشر المكتبي في القيام، بصفة استشارية، بالنشر، بما في ذلك نشر السياسات، والمبادئ التوجيهية، وتطبيق أدوات العمل والاختبار والتمهيد لاستخدامها. وقد أُتيح الوصول إلى بوابة النظام المتكامل للخدمات المستدامة الموفرة للورق وفقاً للنسخة ٢-٠. من المبادئ التوجيهية بشأن إمكانية الوصول إلى محتوى شبكة الإنترنت في إطار مبادرة تعزيز إمكانيات الوصول إلى شبكة الإنترنت. وتمت الاستعانة بنظم تبيان الخصائص التي تحدد ما إذا كان يمكن الوصول إلى الوثيقة بغية تحديد الوثائق المتاحة. وقامت الإدارة، في إطار تعاونها الوثيق مع حكومة البرازيل بصفتها حكومة البلد المضيف، بتيسير استخدام لغة الإشارات (LIBRAS) ونظام التدوين المباشر للكلام (CART).

إدارة عمليات حفظ السلام

المنهجية

الفقرة ٩

١ - تطلب إدارة عمليات حفظ السلام من مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحديد المصادر المتعددة للبيانات المستخدمة في التثليث.

لا يزال استخدام التقييم، بما في ذلك المتابعة المنتظمة، محدوداً

الفقرة ٤٧

٢ - نطلب حذف الجملة الأخيرة في الفقرة ٤٧ المتعلقة بجودة التقييمات التي تجريها الأمانة العامة، إذ يبدو أنها آراء غير موضوعية وغير مدعومة بأي بيانات.

نزع السلاح

الفقرة ٥٥

٣ - نطلب أن تعاد صياغة العنوان الوارد فوق الفقرة ٥٥ ليصبح نصه على النحو التالي: "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" عوضاً عن "نزع السلاح"، وينبغي حذف كلمة "فقط" من السطر الأول من الفقرة حيث إنها تتناقض مع طابعها الوقائي.

٤ - ونطلب أن تعاد صياغة جزء من الفقرة ٥٥ بحيث يصبح نصه على النحو التالي: "لم تُنفذ جميع الأنشطة المقررة وفقاً للخطة خلال العملية الأولى لتزع السلاح والتسريح، وإعادة الإدماج في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ في بوروندي؛ غير أن العملية الثانية التي جرت في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ كانت أكثر نجاحاً".

٥ - ونطلب أيضاً أن تُشفع الفقرة ٥٥ بإحالات مرجعية إلى التقرير التالي الذي استندت إليه، بواسطة حاشية: "استعراض الخبرة المكتسبة الموسع: نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بوروندي، ٢٠٠٠-٢٠١١. استعراض تاريخي لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعاقبة في بوروندي، تقييم أثر النتائج البرنامجية، والتحليل الاستراتيجي للشراكات المؤسسية".

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١ - التقرير واضح والرسالة الاستراتيجية التي يقدمها مدعومة بالأدلة: فثمة حالات نجاح في عمليات التقييم يمكن الاستفادة منها للتغلب على النقص العام الذي نعاني منه، ولا سيما على صعيد جمع الأدلة على تحقق نتائج ونواتج أنشطتنا على نطاق الأمانة العامة وأثرها وعلى صعيد توثيق هذه الأدلة. وهي رسالة سنعمل على أدائها بصدق.

٢ - وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نجد أن تجربتنا تتلاءم إلى حد كبير مع تقييمات مشروع التقرير العامة:

(أ) يُعد تحسين جودة التقييم وجدواه من الأولويات؛

(ب) ثمة حاجة إلى زيادة الأموال المخصصة للتقييم التي تُعد غير كافية (ففي اللجنة، ارتفعت في الواقع النسبة المخصصة للتقييم من الميزانية من قرابة ٠,٧ في المائة إلى ١,١ في المائة (انظر الشكل الأول)؛

(ج) ثمة حاجة إلى التأكيد على التكامل بين وظيفتي الرصد والتقييم، التمييز بينهما؛

- (د) لا تقدم الأمانة العامة الدعم الكافي للتقييم الذاتي؛
- (هـ) ثمة حاجة إلى إقامة صلة أوضح في ما بين الإدارة الرشيدة، والإدارة القائمة على النتائج، وتعزيز أنشطة التقييم؛
- (و) ثمة حاجة إلى آلية متابعة قوية من أجل ترجمة توصيات التقييم إلى فرص قابلة للتنفيذ لتحسين الإدارة.

٣ - وبالإضافة إلى التشخيص العام لمشروع التقرير والاقتراحات المتعلقة به، فقد أحطنا علماً بالبيانات الخاصة باللجنة وليس لدينا أي تغييرات نقترحها. وفيما يتعلق ببرامج العمل، فإن اللجنة لم تُدرج في جدول أعمالكم المقبل. ونحن واثقون من أن هذا الأمر مرتبط بدوره الثماني سنوات. وإننا في اللجنة نتطلع إلى فرصة للعمل مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإجراء تقييم خارجي لبرنامجنا.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

يرحب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالنتائج التي توصل إليها هذا التقرير وبالتحديد المجالات التي يمكن تعزيز قدرات التقييم فيها على نطاق الأمانة العامة. وقد قدم المكتب تعليقات على التقرير غير الرسمي، وليس لديه أي تعليقات أو شواغل إضافية في هذا الوقت.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

التقرير مفيد جداً وصدر في الوقت المناسب، بالنظر إلى المناقشة الجارية حالياً فيما بين هيئات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية والدول الأعضاء بشأن تعزيز دور التقييم. ويؤيد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) النتائج والاستنتاجات والتوصيات الواردة في مشروع التقرير.

وقد أحرز مؤئل الأمم المتحدة تقدماً كبيراً صوب تعزيز وظيفة التقييم لديه. ففي شباط/فبراير ٢٠١٢، أنشأنا وحدة تقييم مستقلة بهدف مواصلة تعزيز مهمة التقييم، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وافقنا على سياسة التقييم التي يتبعها مؤئل الأمم المتحدة. وتتيح لنا السياسة إطاراً مؤسسياً لإجراء تقييمات مؤئل الأمم المتحدة، وتعزز الاستفادة المنهجية من عمل المؤئل، وتساعدنا على القيام، بشكل يتسم بالمصداقية، بتوثيق فعالية برامجنا ومشاريعنا.

ويبين مشروع التقرير أن التطلع إلى اكتساب ثقافة للتقييم تكفل وجود وظيفة مستقلة وموثوقة ومفيدة للتقييم لم يتحقق بعد في الأمانة العامة للأمم المتحدة. كما يشير إلى عدم كفاية قدرات التقييم الحالية وقلة الموارد المرصودة للتقييم. ففي موئل الأمم المتحدة، كما هي الحال في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، نواجه التحدي المتمثل في إدارة التوقعات من التقييم بموارد مالية وبشرية محدودة، ونرحب بتلقي آرائكم واقتراحاتكم بشأن هذا التحدي الأساسي.

وموئل الأمم المتحدة ملتزم بمواصلة تعزيز وظيفة التقييم لديه، وخلق ثقافة للتقييم، وتحسين الأداء والفعالية في هذا المجال. وفي هذا الصدد، نحن نتطلع إلى تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية للموئل في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بشأن المسائل الإدارية والاستراتيجية البالغة الأهمية.

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يود مكتب التقييم التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن يتقدم بالشكر إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية على هذا التقرير الذي يقدم مبررات قوية لتعزيز التقييم في الأمانة العامة. فالتحليل المتعلق بالاتجاهات السائدة على صعيد تصميم عمليات التقييم وآلياته وتقاريره، زاحر بالمعلومات. ومن دواعي سرور هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تلاحظ الزيادة في عدد جهات التنسيق التي أفادت بأنها بصدد إدماج الحقوق الجنسانية وحقوق الإنسان في تصميم التقييم وعملياته. ولكن، وكما يشير التقرير، لا يزال هناك الكثير مما يمكن أن تقوم به الأمانة العامة لكفالة إدماج الحقوق الجنسانية وحقوق الإنسان في التقييم بشكل كاف. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أن لمكتب التقييم دوراً يؤديه في دعم التنسيق والإبلاغ عن التقدم المحرز في الوفاء بالتزامات منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك الوثيقة CEB2006/2 وخطة العمل المرتبطة بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويدعم مكتب التقييم الامتثال لما تتضمنه الخطة من مؤشرات تتصل بأداء التقييم وتقديم تقارير عنها. وأثناء عام ٢٠١٢، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوضع أداة لتحقيق الموازنة والانسجام بين تقارير منظومة الأمم المتحدة ومؤشر أداء التقييم، وبدعم تنقيح المذكرات الفنية المرتبطة بذلك. وقام مكتب التقييم بتنسيق استعراض فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم للعنصرين كليهما، وسيسعى إلى الحصول على تأييد فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم للمذكرات الفنية المنقحة ولأداة الإبلاغ في الاجتماع السنوي العام للفريق في عام ٢٠١٣. وستتيح هذه الأداة الإبلاغ المنتظم عن إدماج المساواة بين الجنسين في التقييم على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

ومن حيث بناء ثقافة في المنظمة تدعم التقييم، فنحن نوافق تماماً على أنه من الأهمية بمكان ضمان مساندة الإدارة العليا لكفالة أن يُستخدم التقييم بكامل إمكانيته كأداة لتعزيز أعمال المنظمة وتحقيق النتائج المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والموارد المالية والبشرية الكافية لازمة أيضاً لكي تغطي وظيفة التقييم برنامج العمل الكامل لهيئة ما. ويرى مكتب التقييم أيضاً أن من الأهمية بمكان إنشاء نُظُم فعّالة للتخطيط والرصد والإبلاغ من شأنها أن تمكّن وظيفة التقييم من تقديم أكثر المعلومات فائدة والمساهمة في البرمجة القائمة على الأدلة.